

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥مواصلة مناقشة البند ٤ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

لورد كارينغتون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في المقام الأول أن أهنيكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين . لقد توليتم مهمة تتطلب صفات كثيرة ليس أقلها الجلد والحزم والكياسة ، وهي مهمة أظهر سجلكم في الامم المتحدة أنكم أهل لها . وأقدم لكم أطيب تمنيات الحكومة البريطانية وممثلها في الأمم المتحدة في الأسابيع والشهور القادمة .

كذلك أود أيضاً أن أضم صوتي الى أصوات أولئك الذين أعربوا عن تقديرهم للاريقة الممتازة التي تتعاون على حلها سياسة التي أدار بها سلفكم السفير سليم من تنزانيا أعمال الرئاسة خلال العام المنصرم . ومنذ تحدثت في هذه الجمعية آخر مرة منذ اثني عشر شهرا مضت حدثت أشياء كثيرة فظيعة في العالم ، فقد حدثت تحدت قاس ساقر للمبادئ التي أرسى عليها ميثاق المنظمة ، وسيكون من الصعب أن نقول ان العالم اليوم أكثر أمنا وأكثر رخاء وأكثر سعادة عما كان عليه في العام الماضي . وفي خلال الأيام القليلة الماضية فان بروز نزاع حديث في الشرق الأوسط هو مصدر قلق لنا . والمهمة التي تواجهنا جميعا مازالت مهمة ضخمة .

ولكن ما حدث خلال الشهور الاثني عشر الماضية لم يكن سيئا على طول الخط . ان الفالية الكبيرة من أعضاء هذه المنظمة قد احترمت الميثاق . وقد حدثت أمور تقنعنا وتلهمنا بأنه يمكن حل المنازعات وان المفاوضات السلمية يمكن أن تتوصل الى حلول وسط تستطيع الأطراف المتنازعة أن تحل بها خلافاتها ، وانه عن طريق المشاركة وتوفر حسن النية والواقعية هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى يمكن وضع نهاية للحروب وانقاذ الأرواح البشرية .

وحيثما تحدثت في الجمعية العامة آخرة مرة فان الحرب كانت تدور في بلد يسمى اليوم زيمبابوي وقد رجعتنا بها في الشهر الماضي باعتبارها العضو ١٥٣ في هذه المنظمة . لقد استمر ذلك النزاع

لاربعة عشرة سنة ، وقد يقول البعض انه استمر اكثر من ذلك . ولكن مفاوضات طويلة شاقة ومعقدة نجحت في ايجاد قاعدة يمكن على أساسها انتهاء النزاع ويمكن لشعب زيمبابوي بمقتضاها ان تتاح له الفرصة لكي يقرر بنفسه كيف يحكم وبمن يحكم . وأود أن أقول ونحن في بداية الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة أن مثال زيمبابوي يجب أن يلهمنا لكي نبحث بجدية أكثر عن حلول سلمية وعملية وواقعية - وأشد على واقعية - للمشكلات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم .

وقبل أن أستعرض بايجاز هذه المشكلات أود أن أتحدث قليلا عن الدورة الاستثنائية التي انتهت مؤخرا . لقد أيدت المملكة المتحدة هذه المحاولة الجماعية لوضع إطار للتنمية خلال العقد القادم ، ولقد كانت هذه محاولة ايجابية اتفقت ومبادئ ميثاقنا . ان المملكة المتحدة تقرر كما نقرر جميعا ان بلدانا نامية كثيرة تواجه مشكلات اقتصادية ضخمة وأن الجهود المشتركة حيوية وضرورية لضمان بروز نظام اقتصادي عالمي يلبي احتياجات الجميع . ولكن في بذل هذا الجهد لا يجب ان نضع أسس النظام التجاري والنقدي والمالي العالمي الذي بني بالتدريج عبر السنوات والذي شهد زيادة في الرخاء العالمي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية . ويسعدني ان الدورة الاستثنائية تمكنت من الموافقة على استراتيجية دولية للتنمية للثمانينات وعلى قرار بشأن أقل البلدان نموا . ولكنني أشعر بخيبة الأمل لأنه ثبت أنه من المستحيل الوصول الى اتفاق بشأن الاجراءات الخاصة بالمفاوضات العالمية الشاملة ، ولكن ستستمر المناقشات خلال هذه الدورة للجمعية العامة وسوف نعمل من أجل بداية ناجحة للمفاوضات العالمية الشاملة على أساس مقبول بصفة عامة . وفي الوقت ذاته أود أن أوضح أنه بالرغم من مشكلاتنا الاقتصادية الداخلية فان برنامج المساعدة الذي تقدمه بلادى هو الخامس في الترتيب من بين أكبر البرامج في البلدان الصناعية والسابع في أعلى نسبة مئوية بالنسبة لاجمالي الناتج القومي . ولكن المساعدة هي مجرد عنصر واحد في عملية التنمية .

والاستثمار الخاص والتدفقات الخاصة الأخرى ضرورية . ففي عام ١٩٧٨ على سبيل المثال فان صافي التدفقات الخاصة من المملكة المتحدة الى البلدان النامية قد بلغ ٧ مليارات دولار ، أو ٢٨ في المائة من ناتجنا القومي الاجمالي . والتجارة أيضا حيوية . وفي عام ١٩٧٩ فان ١٨ في المائة من اجمالي واردات بريطانيا جاء من بلدان نامية . لقد بلغت قيمتها ١٩ مليارات دولار أو ٤٦ في المائة

وأود الآن أن أشير الى بعض المنازعات الرئيسية المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة ، وأن أقدم بعض الأفكار ، وأعدكم بأن تكون موجزة ، بشأن رؤية حكومة المملكة المتحدة لا مكانية احراز تقدم نحو ايجاد حلول سلمية .

ان نزاع الشرق الأوسط ، فوق كل شيء ، هو نزاع يحتاج في رأينا الى مفاوضات تؤدي الى حل سلمي . فقد استمر العنف فترة طويلة ، وستكون المفاوضات طويلة ومعقدة ولا يستطيع الأطراف أن ينجحوا ما لم يخلق مناخ أكثر ملاءمة من المناخ السائد اليوم . وتناشد بريطانيا مرة أخرى جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن اتخاذ اجراءات ملتهبة أو الادلاء ببيانات حماسية . ان ضبط النفس هذا سيكون اسهاما كبيرا لتحقيق السلام .

وترحب حكومة بريطانيا بالانباء التي تقول بأن قادة مصر واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية سيجتمعون مرة أخرى في وقت قريب ، ولكن في الوقت ذاته فان أوروبا لم تكن غير نشطة ان بريطانيا وشركاءها في المجموعة الأوروبية يلتزمون بالبحث عن أرضية مشتركة للحصول على قبول للمبادئ التي وضعها رؤساء حكومات المجموعة في البندقية في حزيران/يونيه من هذا العام . ونحن نعتقد أن هذه المبادئ ، وهذه المبادئ وحدها ، هي التي يمكن أن تشكل أساسا لاجراءات تسوية عادلة ودائمة .

لقد قلت من قبل ان الأغلبية الكبيرة من أعضاء هذه المنظمة كانت مخلصه للميثاق ، وكنت أود أن أقول " الجميع " . فنحن قد تعهدنا باحترام سيادة الآخرين ، وتعهدنا بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية . ومنذ تسعة شهور مضت تم انتهاك هذين المبدأين بواسطة بلد عضو دائم في مجلس الأمن ، وانني أشير بطبيعة الحال الى غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان . ان مائة وأربع من الدول الأعضاء قد صوتت في هذه الجمعية بادانة هذا الغزو . وبعد ذلك بتسعة أشهر لم تبد أية نهاية لهذا النزاع . ان مليوناً من الأفغان قد سعوا الى اللجوء الى أماكن أخرى خارج بلادهم . ومازالت هناك عشرات الآلاف من القوات السوفياتية في أفغانستان ولكنها فشلت في اخضاع شعب أفغانستان . وهنا أيضا نحتاج الى حل سياسي ، حل يخرج القوات السوفياتية من أفغانستان ويستعيد لشعب ذلك البلد سيادته واستقلاله ويمكنه من أن يختار بنفسه الطريقة التي يحكم بها .

ان احتلال أفغانستان ليس هو الانتهاك الوحيد ، لميثاق الأمم المتحدة ، الذى شهدناه في جنوب غربي آسيا في الشهر الاثنى عشر الماضية . ان احتجاز الرهائن الأمريكيين في ايران مثل آخر على هذا الانتهاك . فالقانون الدولي والاخاء في الانسانية يتطلبان اطلاق سراح هؤلاء الرهائن فوراً . وانني أنتهز هذه الفرصة لكي أنزّج السلطات الايرانية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية حقوق جميع الأجانب الذين يقيمون في بلادها . وانني بطبيعة الحال وأشـير بصفة خاصة الى الرعايا البريطانيين المحتجزين في ايران والذين لم يسمح لممثلي حكومتي بأن يصلوا اليهم .

وحيثما نتحدث عن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة ، فان الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتجاهل الموقف الخطير الذى برز خلال الـ ٤٨ ساعة الأخيرة بين دولتين عضويتين في هذه المنظمة وبالحكم على ما أعلنته ، فان ايران والعراق تعتبران الآن في حالة حرب غير معلنة . وانني أشـرك الرأى والخوف اللذين تم الاعراب عنهما بالأمس من جانب الأمين العام ، من أن هذا النزاع يمكن أن تكون له تبعات بالغة الخطورة غير متوقعة . وانني أردد دعوته بالتحلي الى أقصى حد بضبط النفس لايجاد تسوية عن طريق التفاوض . وهذا ما يجب أن تتوقعه الأمم المتحدة من اثنين من أعضائها . وانني أرحب بمبادرة الأمين العام التي بمقتضاها سيجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في اجتماع له هنا بعد ظهر اليوم .

ان أعمال الارهاب ضد المباني الدبلوماسية والأشخاص الدبلوماسيين قد ازدادت بطريقة مزعجة في السنوات الأخيرة وهي تهدد أساس العلاقات الدولية . وأنه لواجبنا المشترك ومن مصلحتنا المشتركة أن ندين مثل هذه الأعمال وأن نتكفل بعدم السماح للارهاب الدولي أيا كانت صورته بتحقيق أهدافه . ويسعد حكومة المملكة المتحدة أن تتبين أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن مقترحات خاصة بزيادة أمن الممثلين الدبلوماسيين والفنصليين .

وهناك ظاهرة أخرى تبعث على الانزعاج في السنوات الأخيرة ، ألا وهي الخروج الجماعي للاجئين من بلدانهم . وحينما أنشئت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولعلكم تذكرون أنها أنشئت كمؤسسة مؤقتة منذ حوالي ثلاثين سنة مضت كان هناك ١٢ مليون لاجئ في العالم أساسا في أوروبا . ويوجد اليوم حوالي ١٦ مليون لاجئ ومشرد أساسا في افريقيا وفي آسيا .

لقد مضت ثلاثة عقود من المنجزات من جانب المجتمع الدولي ، ولا نستطيع أن نقضي على المآسي التي حدثت ولكن الوقت ليس متأخرا لعلاج تبعاتها .
وسوف نأخذ حالة واحدة هي حالة كمبوتشيا ، فذلك البلد هو صورة للبؤس الانساني الناتج عن عدم احترام ميثاق الأمم المتحدة . ان الغزو الفيتنامي واحتلال كمبوتشيا قد خلقا نزاعا وتوترا في جنوب شرقي آسيا . وان الموقف الذي اتخذته بلدان منظمة جنوب شرقي آسيا ، يحظى بالتأييد الكامل من حكومة بلادي . ونحن نعتقد أنه يجب أن يوجد حل سياسي . ولكن لا يمكن تحقيق مثل هذا الحل دون انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ويجب أن يكون هذا هو الهدف الأول لأية مفاوضات .

وفي الوقت ذاته ، فان الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها للتخفيف من معاناة شعب كمبوتشيا ومعاناة لاجئها وانني أحبي جهود وكالات الامم المتحدة ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر والعديد من المنظمات غير الحكومية التي زادت من برامج الفوث في كمبوتشيا في ظل ظروف بالغة الخطورة . وقبل نهاية هذا العام فان اللجنة الدولية التابعة للصليب الاحمر والبرنامج المشترك بين اليونيسيف والصليب الاحمر يكونا قد أنفقا حوالي ٥٠٠ مليون دولار أو ١٠٠ دولار ، لكي كمبوتشي . ولكن هناك حدودا لما نستطيع أن نحققه بالجهود الانسانية . وطالما لا يوجد حل سياسي فسوف تستمر المعاناة .

وثمة مجال آخر للنزاع المسلح المأساوي هو النزاع في ناميبيا وهنا أيضا نحن في حاجة الى حل سياسي عن طريق التفاوض ولكن هنا ، وخلافا للمناطق الاخرى ، توجد خطط وافق عليها مجلس الامن وقطعت المفاوضات شوطا لا بأس به ومازالت الحكومة البريطانية مقتنعة بأن خطط الأمم المتحدة هي التي تشكل الطريق الوحيد الأكيد لايجاد تسوية سلمية ديمقراطية تلقى اعترافا عالميا عاما . وسوف نواصل العمل مع الامين العام والدول الافريقية المرتبطة ارتباطا وثيقا بتلك القضية للوصول الى اتفاق طال انتظاره لتنفيذ هذه الخطة .

لقد سبق أن أشرت الى زمبابوى والى حصولها على الاستقلال والى دخولها في عضوية الأمم المتحدة، وقد كان ذلك من دواعي سرور حكومة بلادي، ونحن نعلم أن هذا السرور يشاركنا فيه كل عضو في هذه المنظمة. ولكن هذا العضو الجديد في منظمنا يحتاج منا أكثر من مجرد التهنئة، فهو يحتاج الى مساعدات كبيرة لاعادة بناء اقتصاده الذي حطمه الحرب الأهلية. وقد أعلنت حكومة بلادي عن تبرعها بمبلغ مائة وثمانين مليوناً من الدولارات مساعدته لزيمبابوى خلال السنوات الثلاث القادمة، كما أسقطنا ثلاثين مليوناً من الدولارات من الديون الرسمية، ووضعنا جهوداً جديداً للدين المتبقي بشروط ميسرة.

ورغم قروض المساعدة التي قدمت، لا أعتقد أن المجتمع الدولي قد فعل — بصفة عامة — ما يكفي لكي تنهض زيمبابوى على أقدامها. فالخراب الذي نتج عن سنوات من العزلة والحرب ضخم، وتوقعات التسوية السلمية عالية، ولكن الجهود الدولية لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادى لزيمبابوى خلال السنوات الأولى من استقلالها يمكن أن تضمن تقدمها في المستقبل وتمكنها من أن تلعب دوراً فعالاً في افريقيا، واعتقد أنه من الأهمية القصوى أن مثل هذا الجهد يجب أن يبذل في الشهور القادمة. وفيما يتعلق بجنوب افريقيا، فإن رأى الحكومة البريطانية واضح بشأنها. فنحن نعتبر الفصل العنصرى أمراً غير مقبول أخلاقياً ولا يمكن تنفيذه من الناحية السياسية. ولكن اذا أردنا أحداث تغيير سلمي في جنوب افريقيا، فيجب أن يتم ذلك خطوة خطوة. ولا نستطيع أن نحقق تغييراً سلمياً بزيادة عزلة جنوب افريقيا، ولا عن طريق التهديدات والتأنيب. ولا نستطيع أن نعرف السرعة التي تتم بها التغييرات في جنوب افريقيا، ولكن هناك أصواتاً داخل ذلك البلد تنادى بالتغيير، ويجب ألا نتجاهلها. ان ما يجب أن تفعله الامم المتحدة وما تستطيع أن تفعله، هو أن تواصل تذكرة جنوب افريقيا بأن نظام الفصل العنصرى هو نظام بغيض الى قلوب جميع أعضائها ولا يتمشى مع مبادئ هذه المنظمة ومبادئ المجتمع الدولي بصفة عامة.

واسمحوا لي الآن — سيدى الرئيس — ان أنتقل الى الجهود التي تبذل ازاء التهديدات البالغة التي تهدد الأمن الدولي.

منذ أيام قليلة مضت وجهتم — ياسيدى الرئيس — نداءً بليفاً لبذل جهود جديدة لوقف سباق التسلح. وكما ذكرتمونا سيادتكم، فإن الآمال التي علقت على عقد نزع السلاح في السبعينات قد

خابت بشكل قاسي ، فالنفقات العسكرية العالمية تزداد كما تعددت ترسانات السلاح ، وهذا ميدان يحتاج الى الواقعية . ان برنامجا شاملا يجرى تنفيذه خطوة خطوة لاجراءات تغطي الأسلحة النووية والتقليدية ، هو المنهج الواقعي الوحيد . اما الاجراءات القائمة على البيانات فليست لها قيمة كبيرة ، ولكن ما له قيمة هو تحقيق نتائج ملموسة محدودة . وستواصل الحكومة البريطانية العمل من أجل التوصل الى اتفاقية مبنية على اتفاقيات متوازنة يمكن التحقق منها ، ونحن ان نفضل ذلك سنذكر الذين نتفاوض معهم بأنه في المسائل العسكرية فان مفتاح بناء الثقة بين الأمم يكمن دائما في الاستعداد لنشر المعلومات بشأن بعض المسائل مثل الميزانيات ومعدلات التسليح ، فكلما زادت المعلومات كلما قل الخوف ، وكلما ازداد ما نخفيه كلما ازداد الشك .

ان الاتفاقيات الخاصة بالحد من التسليح تعتمد على وجود مناخ من الثقة . وهذه أيضا مسألة تحتاج الى الواقعية ، كما أن الحد من التسليح يجب أن يتمشى مع الأمن . وهذه الحقيقة القاسية تنعكس في نتيجة مؤتمر مراجعة اتفاقية منع الانتشار . واني أعلم أن التقدم في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي كان بطيئا وبثير شعورا بالاحباط ، ولكني لا أرى سببا لقله اهتمامنا بمنع انتشار الأسلحة النووية ، والحكومة البريطانية ملتزمة التزاما كاملا باتفاقية منع الانتشار وتلعب دورها الكامل للبحث عن ايجاد حلول للمشكلات المتبقية وللوصول الى اتفاق رأى متجدد .

اننا لا نزال ملتزمين أيضا بالتعهد الذي قطعناه في عام ١٩٧٥ وذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوربا ، ونعتقد أن هذه العملية يمكنها أن تلعب دورا قيما في ادارة العلاقات الدولية في اوربا ، ولكن الثقة العامة في هذه العملية قد اهتزت نتيجة لأعمال الاتحاد السوفياتي وخاصة غزوه لأفغانستان الذي انمك به بضرية واحدة جميع مبادئ تلك الوثيقة الختامية . ونحن نقرب من موعد مؤتمر استعراض الوثيقة الختامية المقرر عقده في مدريد في تشرين الثاني / نوفمبر القادم لاجراء استعراض للطريقة التي نفذت بها تلك الوثيقة هذا أولا ، وثانيا لبحث الاقتراحات الخاصة بالتطور في المستقبل .

وواضح مما قلته أن الحكومة البريطانية ما زالت تؤمن بأن الأمم المتحدة عليها دور هام يجب أن تلعبه في البحث عن حلول سياسية للمشكلات العديدة التي نواجهها جميعا ، ولكن اذا أردنا لمنظمتنا ان تلعب هذا الدور ، فان علينا أن نهتم اهتماما كافيا بهيكلها وبادارتها ، ويجب

أن نكون حذرين من التلاعب بمؤسساتها بحيث لا نمس قدرتها على القيام بمهامها الموكلة اليها بموجب الميثاق .

ثانيا ، ينبغي على المنظمة أن تضع نفسها في المستوى الاعلى لحسن الادارة والاقتصاد، وهذا يتوقف الى حد كبير على الأفراد . ومن هذا الأمام المتحدة أن يكون في منصب الامين العام شخص يهذلى باحترام جميع الاعضاء ، وقد وضع خلال مدة عمله لسنوات ، معايير عالية . ويجب أن نضمن أن الكفاءة والنزاهة ستظلان هما الاعتبارين اللذين يعلوان بالنسبة الى كل تعيين فسي الامانة . ويجب أن نمارس ضبط النفس فيما يتعلق بانتشار اجتماعات لا تؤتي الى نتائج عملية . كما يجب أن نستخدم المؤسسات المتوفرة لدينا بأفضل الطرق . وفي هذا الوقت الذي تجرى فيه مصاعب اقتصادية عالمية ، يجب أن نقضي على الانفاق الذي يتسم بالتبديد ، وأن نحد من التوسع في الميزانية . واذا أردنا وضع برامج جديدة ، فانه يجب أن نتيج مجالاً لها وذلك بتحديد البرامج الاخرى التي يمكن انهاؤها لأنها أصبحت بالية أو ليست لها قيمة كبيرة .

ومن السهل أن نتوقع الكثير من الأمم المتحدة ، ومن السهل أن نقلل من منجزاتها ، فالأمم المتحدة هي المحفل الذي يقف فيه كل من المبادئ والواقع ، وجهها لوجه . فالميثاق يتضمن المبادئ التي يجب أن نستمر في التطلع اليها ، والعالم يتيح لنا معايير نقيس بها تقدمنا ، ومهمتنا بسيطة ولكنها ضخمة في نفس الوقت وهي أن نسعى العام تلو العام الى أن نجعل الواقع قريبا من المبادئ التي نتوخاها .

السيد ايتو (اليابان) (الكلمة باليابانية) (قدم الوفد النص بالانكليزية) : باسم حكومة وشعب اليابان ، أود أن أقدم تهانينا لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وانني آمل بصدق أن تكون هذه الدورة للجمعية العامة تحت قياد تكم الحكيمه مثمرة تماما .

أود أيضا أن أعرب عن احترامي العميق للرئيس السابق ، صاحب السعادة السيد سليم لتوجيهه لعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، والدورتين الاستثنائيتين الطارئتين عن افغانستان وفلسطين ، والدورة الخاصة عن المسائل الاقتصادية التي انتهت منذ وقت قريب . ان نجاح جميع تلك الدورات قد تأثر كثيرا بتوجيهات السيد سليم الذي كان محل تقدير بسبب حياده وفاعليته .

وفي نفس الوقت أود أن أقدم تحية صادقة لصاحب السعادة الأمين العام السيد كورت فالدهايم الذي اضطلع بجهود وواجبات صعبة للغاية في هذه الظروف الدولية العصيبة . وانني آمل أن يواصل سعاده جهوده للاضطلاع بواجباته الهامة التي أناطه بها ميثاق الامم المتحدة . والآن ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أرحب ترحيبا حارا بسانت فنسنت وجزر غرينادين التي أصبحت الآن العضو الرابع والخمسين بعد المائة في الامم المتحدة . وان بلادى تتطلع الى اقامة علاقات الصداقة والتعاون مع هذه الدولة العضو الجديدة سواء في اطار الامم المتحدة أو في خارجه .

لقد انقضت خمسة وثلاثون عاما منذ انشاء الامم المتحدة ولن نبالغ اذا قلنا ان المجتمع الدولي بعد أن خطى خطوة ديناميكية أولى في العقد الجديد فانه يقترب من منعطف حاسم . فببزوغ فجر عقد الثمانينات شن الاتحاد السوفياتي تدخلا عسكريا في افغانستان ، فضلا عن ذلك ، فان النزاع في الهند الصينية لزال بعيدا عن أى حل سياسي في الوقت الحاضر . ان المواجهات والنزاعات الاقليمية مازالت مستمرة وقد تكثفت بالفعل في بعض المجالات . والواقع أن هذا الوضع ينطوى على عناصر خطيرة للغاية قد تقلب تماما اتجاه التاريخ الذي يرمي حاليا الى تخفيف حدة التوتر وتقريب العلاقات بين الأمم .

وبالإضافة الى ذلك ، ومنذ العام الماضي ، فان الازمة الثانية للبترول قد أدت الى تضخم خطير ، وأدت الى تدهور مشكلات الركود والبطالة التي تشكل اليوم تهديدا خطيرا لاقتصاد كل دولة من الدول . وهكذا ، ورغم الجهود الذاتية للبلدان النامية ورغم الجهود المعاونة المتزايدة من قبل البلدان المتقدمة ، فان التنمية الاقتصادية التي تتطلع اليها جميع البلدان النامية انما تمر بمراحل خطيرة .

ورغم ان توقعات المجتمع الدولي للثمانينات لا تؤدي الى التفاؤل فانه لا ينبغي أن نستسلم لليأس والتشاؤم ، وذلك لأن هذا لن يؤدي الى أية نتائج ايجابية . ان البشرية بعد أن أفادت من آثار الحرب العالمية الثانية ، قد بدأت بعناء في بناء أسس السلام والرفاهية خلال الخمسة والثلاثين عاما الماضية ، وهذا البناء في نظري ليس هشا .

وفي العالم المعاصر فان علاقات التضامن والتكافل تتعمق بشكل متزايد ، وفي مثل ذلك المجتمع من الأمم فان أسس الحل لجميع المشكلات انما يكمن في التعاون الدولي . والواقع ، أنه لا يمكن أن تتوقع أية دولة أن تنعم بالسلام والرفاهية في حد ودها ما لم يكن العالم كله ينعم بالسلام والرفاهية .

ان الموقف الدبلوماسي الأساسي لليابان لم يتغير ، وهو يكمن في بحثها عن السلام ورفضها ان تصبح قوة عسكرية ، وبذلها جهودا ايجابية للاسهام في السلم والرفاهية الدوليين . واليوم ، وبعد انقضاء خمسة وثلاثين عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية ، فان تصميم اليابان على ألا تصبح قوة عسكرية قد أضحى له جذور عميقة في الشعب الياباني .

وانني أعلن هنا اليوم في الثمانينات أن اليابان مصممة على الاضطلاع بمسؤولياتها الدولية بشكل يتناسب مع قدراتها وموقفها في المجتمع الدولي وذلك بالاسهام بشكل فعال في الحفاظ على السلم الدولي وعلى تنمية الاقتصاد الدولي .

وعلى أساس هذه المفاهيم الاساسية للدبلوماسية ، فان اليابان ستواصل بذل كل جهود ممكنة لتعزيز علاقاتها مع البلدان في العالم أجمع والعمل بهذه الطريقة لزيادة التفاهم والثقة بين الأمم .

وعلى سبيل المثال ، فمن بين المهام الاساسية للديبلوماسية اليابانية أن تقيم علاقات مستقرة قائمة على التفاهم المتبادل الحقيقي مع الاتحاد السوفياتي الذي يمثل أحد الجيران الكبرى لليابان ، والذي يقوم به نظام اجتماعي يختلف عن اليابان . وللأسف ، مع ذلك ، وبسبب المسألة المتعلقة بأقاليم الشمال ، وعدم ايجاد حل لها حتى الآن ، فاننا لم نبرم بعد معاهدة سلام مع الاتحاد السوفياتي . فضلا عن ذلك ، فقد ووجهنا بموقف مؤسف للغاية قام فيه الاتحاد السوفياتي بتكثيف قواته العسكرية في أقاليمنا الشمالية . وان حكومة اليابان لا تعتقد أن هذه الاجراءات تؤدي الى بناء الثقة بين الامم . ومن وجهة النظر هذه فان حكومة اليابان مازالت تطلب من الاتحاد السوفياتي تصحيح هذا الوضع بسرعة والسعي من أجل ابرام معاهدة سلام حتى يمكن اقامة علاقات ودية حقيقية مع الاتحاد السوفياتي . وفي نفس الوقت ، فان اليابان تأمل بصدق ان الاتهاد السوفياتي ذاته سوف يثبت باعمال محددة ، وأقوال محددة نيته على الابقاء على حسن الجوار والصداقه .

ثانيا ، من بين المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي ، أود أن اتحدث عن تلك التي أشعر أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة للسلام والاستقرار العالمي ، وكذلك للعدالة الدولية ، وأن أقدم وجهة نظر حكومة اليابان بصدده هذه المشاكل .

ان المشكلة التي تسترعي انتباهنا الفوري هي الوضع في كمبوتشيا ، وهناك جانبان لتلك المشكلة ، الجانب الأول يتعلق باعادة السلام في كمبوتشيا والمساعدة في بناء ذلك البلد وفقا لحق تقرير المصير الحقيقي للشعب في ذلك البلد . والجانب الآخر هو التخفيف عن اللاجئين وشعب تايلند الذين أضيروا من جراء تدفق أولئك اللاجئين على بلادهم . ان اليابان وهي دولة آسيوية تشعر بقلق عميق بسبب استمرار القتال في كمبوتشيا وبسبب مئات الآلاف من شعبها الذي لا يزالون يكافحون من أجل بقائهم ، أضف الى ذلك ، ان القتال قد امتد أخيرا الى تايلند .

وقد انقضى عام بالفعل منذ أن اعتمدت الجمعية العامة - في محاولة لاعادة السلام ولحل المشكلة - بأغلبية ساحقة ، قرارا يطالب من بين أمور أخرى بانسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير .

ورغم أن الأمين العام السيد كورت فالدهايم قد زار فييت نام وتايلاند في شهر آب / أغسطس الماضي أملا في ايجاد حل لمشكلة كموتشيا ، فمما يؤسف له أشد الأسف أنه لم يظهر حتى الآن أى بصيص لحل سلمي . وان اليابان لتنتهز هذه الفرصة لتناشد بشدة مرة أخرى المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة جميع أطراف النزاع بأن يقوموا بتنفيذ كامل لهذا القرار لأن هذا هو الطريق الوحيد الذى يمكن به اعادة السلام الى شعب كموتشيا الذى لا يزال يعاني في ظل القتال والاضطرار للهروب الى البلدان المجاورة .

وأعتقد أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ مبادرة جديدة لخلق مناخ يمكن به تحقيق تسوية مثل تلك التي ينادى بها هذا القرار . وحتى لا يزداد الأمر خطورة في المنطقة فان مهمتنا الملحة هي أن نمنع بكل الوسائل أن يمتد النزاع في كموتشيا الى تايلاند المجاورة لها . وبالإضافة الى ذلك فاننى آمل في أنه خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، سوف يتم اجراء مناقشات ملموسة ومفيدة تتعلق بزمن ووقت وجدول أعمال لمؤتمر دولي لكموتشيا كما جاء ذلك في قرار الجمعية العامة ٢٢ / ٣٤ والذى أيدته اليابان في العام الماضي . كما أننى آمل في أن التوجيهات المتعلقة بهذه الموضوعات ، سوف يتم ادراجها في أى قرار جديد يمكن اعتماده خلال الدورة الحالية . وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يؤيد تماما ، بل انه أصبح من بين مقدمى مشروع قرار جديد يتعلق بالوضع في كموتشيا ، قدمه اتحاد دول جنوب شرقى آسيا ودول أخرى ، ويتضمن ضمن ما يتضمن وجهات النظر الأساسية لحكومة بلادى . واننى لعلنى ثقة من أن جميع البلدان التي تلتزم التزاما صارما بالعدالة الدولية سوف تؤيد مشروع هذا القرار أيضا .

ولقد زرت بنفسى في الشهر الماضى منطقة الحدود بين تايلاند وكموتشيا ، وشاهدت بعينى الظروف الهائسة للاجئين وللشعب التايلاندى الموجود في المناطق المجاورة . ولذلك فانه بالإضافة الى حل المشكلة السياسية ، فانه من المهم الأساسية الأخرى أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم الاغاثة الانسانية للجماهير التي تعاني من نتيجة النزاع في كموتشيا . وبينفسى أن نذكر بصفة خاصة أن الحياة في هذه المنطقة قد تعرضت لتأثير خطير نتيجة تدفق اللاجئين الكموتشيين اليها . ان حكومة اليابان تحبى باخلاص الجهود التعاونية للمنظمات الدولية

وللحكومات المعنية ، على تقديمها الاغاثة الانسانية للاجئين الذين تأثروا من هذا النزاع ، ونحن مصممون على التعاون مع مثل هذه الأنشطة لاغاثة المنكوبين .

ومع ذلك وحتى تكون المعونة الانسانية للشعب الكمبوتشي أكثر فعالية ، فانه من الضروري بشكل ملح أن نحسن من توزيع امدادات الاغاثة أو الفوث . ولذلك فانني أود أن نجد نداءنا الى المجتمع الدولي ، المتعلق بضرورة اقامة مناطق سلام منزوعة السلاح كما اقترحت ذلك بلدان اتحاد دول جنوب شرقى آسيا واليابان ، وذلك لضمان توزيع فعال ومأمون للمعونة ، وخلق هذه المناطق المنزوعة السلاح بالتشاور بين منظمة الفوث الدولية وبين الأطراف المعنية . وأود أن أحث وكالات الأمم المتحدة المعنية على أن تبدأ مشاورات مع الأطراف المعنية لاقامة هذه المناطق ، وأن تتجاوز جميع البلدان المعنية الخلافات السياسية ، وأن تؤيد من وجهة نظر انسانية بحته اقامة مناطق سلام منزوعة السلاح . ومن الضروري أن نتعاون تعاوناً كاملاً مع أنشطة الفوث التي تضطلع المنظمات الدولية بها من أجل شعب كمبوتشيا . واننى آمل أيضاً في أنه من أجل تنفيذ هذه الخطة بفعالية ، أن تقوم منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة بدور فعال في مراقبة مناطق السلم المنزوعة السلاح . ان اقامة مثل هذه المناطق ، وكذلك ارسال فرق مراقبين من الأمم المتحدة الى تايلاند والذي طالبت به دول اتحاد جنوب شرقى آسيا وأيدته اليابان ، ان هسى الاجراءات مؤقتة . واننى لا أحتاج لأن أؤكد مرة أخرى أنه من أجل تحقيق استقرار دائم فسي جنوب شرقى آسيا ، فانه من الضروري ايجاد حل يعالج جذور مسألة كمبوتشيا ذاتها .

ان التدخل العسكرى في أفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي في نهاية العام الماضى ، لا ينتهك فحسب المبادئ الأساسية لعدم التدخل وعدم استخدام القوة ، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنه يهدد أيضاً الأمن والسلم الدولى تهديداً خطيراً . ان المجتمع الدولى لا يمكنه أهدا أن يقبل مثل هذا التحدى الصارخ للقانون الدولى والعدالة . وقد ظهر ذلك بوضوح فسي أنه خلال الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي عقدت في يناير الماضى ، تم اعتماد قرار يطالب بالسحب الفورى وغير المشروط والكامل للقوات الأجنبية بأغلبية ساحقة . وقد ظهر ذلك أيضاً من أنه قد تم اعتماد قرارين مماثلين في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية .

ان حكومة اليابان لا يمكن الا أن تعرب عن قلقها العميق حيث أنه رغم النداءات المتكررة من المجتمع الدولي فان الاتحاد السوفياتي لا يزال يواصل الابقاء على قواته في أفغانستان ويمنع من اقامة حكومة تتفق والارادة الحرة للشعب الأفغاني . وعليه فان ذلك يمثل تهديدا ليس فقط للبلدان المجاورة ، ولكن للعالم أجمع . ولذلك فاننا نحث بقوة الاتحاد السوفياتي على سحب قواته فورا وعلى أن يحترم حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره . وفضلا عن ذلك فانني آمل بصدق في أنه على أساس قرار الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة ، أن تعتمد الأمم المتحدة قرارا جديدا يتضمن اجراءات محددة لحل هذه المشكلة .

ان مشكلة اللاجئين الأفغان التي ازدادت حدة من جراء التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان ، لاتقل في مداها عن مشكلة اللاجئين في الهند الصينية . وقد زرت معسكرات اللاجئين في باكستان في الشهر الماضي بعد زيارتي للمعسكرات في تايلاند ، حتى أكتسب فهما للمشكلات وأتكشف ماهي الاجراءات التي تستطيع اليابان أن تتخذها في هذا الصدد . ان الضمير الانساني لا يمكنه أن يتجاهل مأساة الشعوب ، أي كانت جنسياتها ، التي تفر من أجل تجنب كوارث الحرب وتهرب من ديارها وتعاني من الجوع والمرض . وانني أعتقد بصدق أن المجتمع الدولي وهو في سعيه لايجاد حل سياسي لهذه المشكلة ، سوف يقدم لأسباب انسانية يمد المعونة الى هذا الشعب المنكود الحظ .

ان اليابان من جانبها تقدم معونتها للاجئين في العالم كله من خلال مساهمتها الرئيسية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ووكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وسوف تواصل هذه المعونة في المستقبل . وكدولة آسيوية فان اليابان تشعر بقلق خاص ازاء اللاجئين في الهند الصينية وفي أفغانستان . اننا نشعر بتعاطف عميق بسبب الصعوبات التي تواجهها حكومتنا تاييلند وباكستان حاليا نتيجة لتدفق اللاجئين على هذين البلدين . ان اليابان تأمل أن تتمكن حكومتنا هذين البلدين من التغلب على هذه الصعوبات .

انني أشعر بالقلق العميق بشأن حقيقة أنه رغم انقضاء زمن طويل لم يمكن التوصل الى حل لمشكلة احتلال السفارة الأمريكية في ايران وأخذ الدبلوماسيين فيها كرهائن . ان هذا الحادث لا يعد فقط انتهاكا للقانون الدولي القائم ، ولكن أشير أيضا الى عدم شرعيته في قرارات مجلس الأمن وفي حكم محكمة العدل الدولية . لذلك فنحن أمام موضوع لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهله بأى حال من الأحوال . انني آمل بصدق أن يتم الافراج عن الرهائن في أقرب وقت ممكن ، وأن تحل هذه المسألة بالوسائل السلمية . لقد تابعت باهتمام شديد تطورات الأحداث في ايران خلال الأيام القليلة الماضية .

وبالإضافة الى ذلك فان الدلائل الحالية التي تشير الى أن النزاع بين ايران والعراق يزداد تصاعدا تمثل مصدر قلق عميق لي . وآمل أن يتوقف القتال بين البلدين فورا . وأن يسعى البلدان الى ايجاد حل لأي نزاع تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة . ان الوضع في شبه الجزيرة الكورية ، الشديدة القرب من اليابان ، يعتبر مصدر قلق عميق بالنسبة لنا .

لقد حدثت تطورات جديدة في جمهورية كوريا منذ الخريف الماضي واننا نأمل بصدق أن يتم الحفاظ على الاستقرار في هذا البلد وأن تتحقق التنمية فيه . ان رغبتنا حارة في أن تستمر الأطراف المعنية في بذل الجهود نحو السلام والتخفيف من حدة التوتر في المنطقة . ومازال هناك خلافات واضحة بين الجنوب والشمال ، بيد أننا نأمل مع ذلك أنه من أجل تحقيق سلام واستقرار حقيقي في شبه الجزيرة الكورية أن يجرى الطرفان حوارا يتبادلان فيه مختلف المجالات بهدف تعميق التفاهم فيما بينهما .

أود بعد ذلك أن أنتقل الى الحالة في الشرق الأوسط . ان حل مشكلة الشرق الأوسط يعتبر أمرا جوهريا ليس فقط من أجل الاستقرار الاقليمي والتنمية ، ولكن كذلك من أجل السلم والاستقرار الدوليين .

ان الموقف الأساسي لليابان ازاء مسألة الشرق الأوسط قد تم ايضاحه بجلاء عن طريق مندوبها في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي كرسّت لمسألة فلسطين والتي عقدت في تموز/يوليه الماضي .

ومن أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، فاننا نعتقد أنه يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) تنفيذا كاملا ؛ ان اسرائيل يجب أن تنسحب من جميع الأراضي التي احتلتها منذ حرب ١٩٦٧ . وأن يتم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، واحترام هذه الحقوق تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة . وبالتالي ، فان اليابان تؤيد المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، لعام ١٩٧٤ والقرار د ٢/٧ للدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي عقدت في تموز/يوليه الماضي والتي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

وحتى نضمن أن تشكل هذه القرارات أساسا سليما لتحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط ، فان اليابان تعتقد أنه من الضروري أن يندرج فيها أحد العناصر الرئيسية للحل العادل ، وهو الاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، واحترام هذا الحق .

اننا نعتزف بأن قضية فلسطين تشكل جوهر مشكلة الشرق الأوسط . ونحن على ثقة أنه لايجاد حل عادل لهذه المشكلة من الضروري لكل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني أن يعترف كل منهما بالآخر وأن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام . ونود أيضا أن نؤكد على أنه من الضروري لجميع الأطراف المعنية أن تبذل جهودا متسقة وصادقة لخلق المناخ المناسب والمؤدى الى حل عادل للمسألة . وفي هذا الصدد فان اليابان تشعر بقلق بالغ ازاء الطريق المسدود الذي وصلت اليه محادثات الحكم الذاتي للفلسطينيين وكذلك ازاء تدهور الوضع في الضفة الغربية . وتجد اليابان أنه من المؤسف للغاية أن يكمن

السبب الرئيسي لذلك في سياسات الاحتلال التي تتبعها اسرائيل مثل اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وخطواتها لضم القدس الشرقية . اننا نأمل بصدق أن تستجيب اسرائيل بحسب نية لصوت المجتمع الدولي وتتخذ موقفا شجاعا ومرنا ازاء محادثات السلام .

ان اليابان تؤيد جميع الجهود الدولية الرامية لايجاد حل عادل للمسألة وسوف تتعاون ، بكل همة حتى لا تدمر النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن . وسوف يواصل العمل من أجل دعم هذه النتائج وتنفيذها . وتمشيا مع وجهة النظر المستقلة لليابان فان سياستها تكمن في استكشاف الحلول الممكنة للمشكلة .

وفي الجنوب الافريقي فان حقيقة أن مسألة روديسيا الجنوبية ، التي كانت من أسباب القلق الرئيسي للمجتمع الدولي ، والتي أمكن حلها حلا سلميا من خلال المفاوضات ، أمر يستحق تهانينا القلبية .

ان الممارسة المستمرة للتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، مع ذلك ، تسير في اتجاه مفاير لاتجاه التاريخ نحو اقامة حكم الأغلبية ، وبالتالي ينبغي ادانتها بشدة . ان اليابان ، التي عارضت دائما التفرقة العنصرية في مختلف أشكاله منذ قيام عصبة الأمم تحت حكومة جنوب افريقيا على بذل كافة الجهود للقضاء على التفرقة العنصرية .

ولأسفنا الشديد ، فان جمهورية جنوب افريقيا مازالت تتخذ موقفا متشددنا منع الأمم المتحدة من تشكيل فريق الامم المتحدة للمعاونة في عملية استقلال ناميبيا . لقد أعلنت اليابان عن استعدادها للاشتراك بنشاط في هذا الفريق ويأمل أن يتم تشكيله في المستقبل القريب .

يعتبر نزع السلاح أمراً أساسياً لتحقيق السلم الدولي . وفي هذا الصدد ، فإنه يتعين علينا في العام الأول من العقد الثاني لنزع السلاح ، أن نجد التزامنا الثابت للنهوض بـ نزع السلاح ، وبخطوة أولى حتى نجعل من عقد نزع السلاح الثاني " عقداً مشمراً " ، فإني أود أن أناشد بشدة على ضرورة إبرام المبكر معاهدة شاملة لمنع التجارب النووية ، ولمعاهدة لمنع الأسلحة الكيميائية ، وهو الأمر الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي منذ زمن طويل .

إن الدورة الثامنة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح سوف تعقد في ١٩٨٢ ، وتتمتع بلداننا بفرصة مثالية منذ المراحل الأولى للأعمال التحضيرية لهذه الدورة .

يعتبر السلام العالمي جوهرياً لازماً لشعب أية دولة ، ومن هنا فإن رفاهية الشعوب التي تعتمد على استقرار ونمو الاقتصاد العالمي ، تعتبر أمراً أساسياً لإقامة السلام العادل على أسس ثابتة . وفي هذا الصدد فإننا ونحن ننظر إلى الاقتصاد العالمي في بداية الثمانينات ، نجد أن اقتصاديات البلدان في العالم تتعرض لصعوبات عديدة مثل التضخم والركود والبطالة واختلال موازين المدفوعات .

وواحد من الأمور المؤكدة في الاقتصاد العالمي الحالي ، أنه في هذا الوقت من التكافل المتبادل بين البلدان ، فإن الرفاهية الاقتصادية لأي بلد لا يمكن تحقيقها ، دون النمو المتسق والتوسع في الاقتصاد العالمي ككل . ومن هنا فمن الضروري أن يضطلع كل بلد في العالم بالدور الذي يعهد إليه ، وأن يضطلع بمسؤولياته بروح من التعاون الدولي .

وخلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي انتهت منذ فترة قريبة أكدت اليابان على مفهوم المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق كل من الشمال والجنوب في إيجاد حلول مقبولة للمشاكل المختلفة لأننا نعتقد بحق أن مثل هذا الموقف المسؤول من قبل كل من الشمال والجنوب سوف يكون في مصلحة الطرفين معا .

ومن هنا فإني أود أن أرحب بحقيقة أن الدورة الاستثنائية قد استطاعت الانتهاء من المناقشات الخاصة بالاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة للثمانينات . ومن الأهمية الحيوية أن يتم مواصلة الحوار بين الشمال والجنوب بصبر ، وأن يتم إيجاد علاقات متسقة بين الشمال

والجنوب على المدى الطويل . وإطلاقا من ذلك فإني آمل باخلاص أن يتم الانتهاء من الأعمال التحضيرية الخاصة بإقامة المفاوضات العالمية خلال هذه الدورة على أساس ما حققته الدورة الاستثنائية الحادية عشرة .

وفي هذا الصدد ، وفي ضوء حقيقة ان الزيادة السريعة في أسعار البترول والتي تفوق أية زيادة في أسعار أية سلعة أخرى تؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصاد العالم ككل ، بما في ذلك اقتصاديات البلدان النامية غير المنتجة للبترول ، فإني أود أن أشير الى أن مشكلة الطاقة بما في ذلك البترول ، تعتبر مجالا من المجالات التي تستحق اهتماما ملحا وأولوية خاصة ، والتي ينبغي أن يتناولها كل من المنتجين والمستهلكين بروح من التعاون .

ان التعاون الذي تقدمه البلدان المتقدمة لبناء الامم ومن ثم لتطوير الموارد البشرية في البلدان النامية ، يعتبر أمرا أساسيا لدعم أساس استقرار السلام العالمي .
اننا ، لعلى اقتناع كامل بانه من مسؤولية البلدان المتقدمة ان تستجيب للتطلعات المشروعة للبلدان النامية . ولقد تعاوت اليابان بأقصى ما يمكن مع الجهود الذاتية للبلدان النامية من أجل تشجيع تميمتها الاقتصادية والاجتماعية .

وأود بادىء ذي بدء أن أشير الى سياسة اليابان فيما يتعلق بالمعونة الانمائية . وإني سعيد بأن أؤكد هنا بأن الهدف متوسط المدى الذي حددته اليابان لمضاعفة معونتها الانمائية الرسمية خلال ثلاث سنوات تبدأ من ١٩٧٨ . وسوف يتم تحقيق هذا العام ، كما كان محدد من قبل وبالإضافة الى ذلك فان اليابان تتوى أن تواصل موقفها الايجابي فيما بعد ببذل مزيد من الجهود لزيادة مبالغ معونتها الانمائية الرسمية ، ولتحسين المعدل بين المعونة الانمائية الرسمية وبين اجمالي ناتجها القومي . وبالنسبة للمجالات التي ينبغي ان تغطيها المعونة الانمائية الرسمية فلقد أكدت سياسة اليابان على أهمية المعونة الانمائية والتعاون من أجل تنمية الموارد البشرية وكذلك المعونة في مجالات مثل الزراعة والطاقة .

ثانيا ، فيما يتعلق بتوسيع التجارة مع البلدان النامية فإني أود أن أوجه الاهتمام الى التقدم الملموس الذي تم احرازه أخيرا في مجال تصدير المواد الأولية لصالح عديد من البلدان

النامية وأشير بصفة خاصة الى الاتفاقية الخاصة بالصندوق المشترك للسلع الذي تمت الموافقة عليه بعد سنوات من الجهود في مؤتمر التفاوض الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام . وادراكا لأهمية الصندوق بالنسبة لاستقرار الاقتصادى للكثير من البلدان النامية ، فلقد عملت اليابان بلا كلل على سرعة انشائه ، وتعتمد الاسهام بأكثر من ٦٠ مليون دولار ، وهذا المبلغ يمثل أكبر اسهام للناذة الثانية للصندوق .

أود الآن أن أنتقل الى موضوع المحافظة على السلام ، وأن أقدم بعض الاقطار المحددة القليلة المتعلقة بالامكانيات التي تمكن الامم المتحدة من أن تفي بطريقة أفضل بمهامها الخاصة بتحقيق أهداف ميثاق الامم المتحدة .

أولا وقبل كل شيء ، فانه من الضروري أن تظهر الدول الأعضاء أقصى قدر ممكن من الاحترام للقرارات السياسية التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الامن في ميدان الحفاظ على السلام . ومن دواعي الاسف الشديد في هذا الخصوص أن نلاحظ الاتجاه في السنوات الأخيرة الى تجاهل الاطراف المعنية مباشرة في النزاع ، وفي بعض الحالات في تحد صريح ، للقرارات السياسية الهامة التي تحظى بتأييد الاغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ومن ثم فهي تعكس الارادة الجماعية للمجتمع الدولي . وأود أن أناشد تلك الاطراف أن تظهر أقصى قدر ممكن من الاحترام للقرارات التي تتخذها الأمم المتحدة .

ثانيا ، أود أن أشير الى بعض الاجراءات الملموسة التي تكفل تعزيز مهام تقصي الحقائق للأمم المتحدة ، وهو ما اقترحتته حكومة بلادي في المناقشة العامة التي جرت في هذه الجمعية في العام الماضي . وهذه الاجراءات تتمثل في انه حينما ينشأ نزاع خطير يمكن أن يتواجد ممثل الأمين العام في مسرح الأحداث لفترة معينة ، وان يقوم بتقصي الحقائق عن الموقف ويقدم تقريره للأمين العام من وقت لآخر . ونحن مقتنعون بان الاحداث الاخيرة التي وقعت على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا توضح وجاهة وسلامة اقتراحنا . ونأمل في أن الامين العام سوف يستخدم الصلاحيات والسلطات التي يوكلها اليه ميثاق الامم المتحدة ، ويتخذ الخطوات الفعالة في هذا الصدد . علاوة على ذلك ، فاننا نود أن نناشد كل الدول الاعضاء بأن تقدم اقصى تأييد ممكن للامين العام أثناء قيامه بمهامه .

ثالثا ، أود أن أتناول موضوع الحد من سلطة حق الاعتراض (الفيتو) في مجلس الأمن . ورغم أننا نسلّم بضرورة المحافظة على نظام حق الاعتراض في حد ذاته ، إلا أنه من المؤكد أن كفاءة مهام مجلس الأمن في المحافظة على السلام سوف تزداد اذا استطعنا أن نحد من اساءة استخدام تلك السلطة بقدر ما نستطيع . ولذلك فاننا سوف نتابع باهتمام المداولات المقبلة بشأن هذه المسألة في محافل مثل اللجنة المخصصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة .

وانني أود أن أقصر حديثي - كمثال - على اقتراح محدد يتعلق بمهمة مجلس الأمن بصدور مهام الأمم المتحدة في تقصي الحقائق بصفة عامة كما ذكرت من قبل . وحيث أن المادة ٣٤ من الميثاق التي تعطي لمجلس الأمن مهمته الهامة في تقصي الحقائق ، قد فسرت على أنها تخضع لاستعمال حق النقض من قبل الدول الاعضاء الدائمة ، فان المجلس لم يتمكن من القيام بهذه المهمة فـي المنازعات الدولية الرئيسية التي يكون طرفا فيها بطريقة ما عضواً في المجلس . ولذا ، فاننا نعتقد انه ينبغي أن تتخذ الامم المتحدة اجراءات في أقرب وقت ممكن ، تؤدى الى منح العضو الدائم من ممارسة سلطة حق النقض على الأقل في القرارات المتعلقة بمهمة المجلس في تقصي الحقائق بموجب المادة ٣٤ . ونحن مقتنعون بأن تيسير عمل مجلس الأمن في مجال تقصي الحقائق ، سوف يمكنه من أن يعالج بطريقة أكثر فعالية المواقف التي تنشأ ، وبذلك يساعد في دعم مهام الأمم المتحدة في حفظ السلام بطريقة أكبر .

ان المجتمع الدولي لا يستطيع أبدا أن يحافظ على السلام بأن يظل غير مكترث في عالم اليوم ، حيث يوجد اتجاه الى تدهور القانون والنظام في المجتمع الدولي علانية وحيث يمكن لهذا التدهور أن يؤدي الى أمر واقع ينهي العدالة الدولية جانبا . ومن الضروري أن يشارك كل عضو في مجتمع الأمم في المسؤولية المشتركة في المحافظة على السلام العالمي ، على أن يكون ذلك نابعا من ايمان العضو بأن سلامه لا يمكن المحافظة عليه ما لم يسود السلام في بقية العالم . ومن المؤكد أن مثل هذه الجهود الخاصة بالوفاء بطريقة نشطة بمسؤولياتنا تجاه السلام ، هي التي ستحدد ما اذا كنا سوف ننجح في أن نترك للأجيال المقبلة بيئة دولية أكثر سلاما وتجانسا من تلك التي نعيش فيها اليوم .

وفي ختام بياني ، أود أن أوكد مرة أخرى أن حكومتي ، من ناحيتها ، مستعدة وحريرة

على أن تفي بكامل مسؤوليات اليابان بطريقة أكثر ايجابية نحو بناء مجتمع دولي سلمى .

السيد د هانا بالان (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، ان انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يعد تحية لكم شخصيا ، وكذلك اعترافا بالمكانة الهامة التي تحتلها بلدكم جمهورية المانيا الاتحادية ، في العالم اليوم . ففي الخمس والثلاثين سنة الماضية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أعادت جمهورية المانيا الاتحادية بناء اقتصادها بحيث أصبح من أكثر اقتصاديات العالم ديناميكية . وقد تبنت بنجاح الشكل الديمقراطي للحكم والتزمت باخلاص بمبادئه وقيمه . وأنتم ، ياسيادة الرئيس معروفون لزملائكم في الامم المتحدة كرجل له قدرة فكرية غير عادية وسحر خاص ، رجل سعى دائما الى تفهم وجهات نظر الآخرين والسعى للتوفيق بين الاختلافات القائمة بين الرجال وبين الأمم .

وانني أود أيضا أن أقدم تحية مستحقة الى رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، السفير سليم من تنزانيا . فلقد أنجز السفير سليم مهمته في توجيه أعمالنا خلال العام الماضي بصورة جعلته يحظى بتقديرنا وبعجابنا . ان احدى انجازاته الرائعة - التي أرى انكم تتبعونها بصدق - هي أنه خلّص الأمم المتحدة من مرض عدم بدء اجتماعاتها في الوقت المحدد . ويسعدني أيضا ، كعضو في الكومنولث ، أن أرحب بزيمبابوى وسانت فنسنت وجزر غرينادين في عضوية هذه المنظمة .

لقد وصف الأمين العام بصورة صائبة ، في تقديمه للتقرير الخاص بعمل المنظمة خلال العام الماضي ، ان ذلك العام كان به بعض ما يبهج والكثير مما يقلق في آن واحد . وقد أبرز الأمين العام الاتفاق التفاوضي ، الذي مهد الطريق لاستقلال زيمبابوى وكذلك الانجازات الهامة التي تحققت خلال الدورة الاخيرة لمؤتمر قانون البحار ، باعتبارهما نجمين مضيئين في سماء ملبدة بالسحب السوداء . ان السحب السوداء مازالت تخيم على الجنوب الافريقي والشرق الاوسط وأفغانستان وكمبوتشيا . ففي الجنوب الافريقي تحقق تقدم ضئيل في النضال من أجل الحرية في ناميبيا والقضاء على السياسة الشريرة للفصل العنصرى . ونحن نتعهد بتقديم تأييدنا لاشقائنا الافارقة في نضالهم لتحرير ناميبيا من حكم جنوب افريقيا غير المشروع وفي معركتهم ضد التفرقة العنصرية هناك .

وفي الشرق الاوسط ، فقد أحرزت عملية كامب ديفيد للسلام تقدما ضئيلا . وقد ذكرت سنغافورة دائما وبوضوح أن اسرائيل لها الحق في الوجود . واننا نوافق على أنه من حق اسرائيل أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ومقبولة من قبل جيرانها . ومع ذلك ، اذا كان للسلام أن يقوم بين اسرائيل وجيرانها ، فيجب أن تكون مستعدة للقيام بأمر ثلاثة وهي : اولا ، يجب أن تعيد اسرائيل الى البلدان العربية الاراضي التي احتلتها كنتيجة لحرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ . ثانيا ، يجب أن تكون اسرائيل مستعدة للاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وبحقهم في وطن قومي لهم . ثالثا ، يتعين على اسرائيل أن تلغي الاجراءات غير المشروعة التي اتخذتها أخيرا لتغيير طابع ووضع مدينة القدس .

وانه لأمر يبعث على القلق الكبير بالنسبة لنا ، أن حكومة اسرائيل قد اصدرت تشريعا لضم القدس الشرقية الى اراضيها وأعلنت أن مدينة القدس عاصمة لاسرائيل . وبما أن اسرائيل مسؤولة - باعتبارها دولة محتلة - عن حماية الطابع الروحي الفريد لمدينة القدس والحفاظ عليه ، فان العمل الذي اتخذ من جانب واحد من قبلها لتحويل طابع ووضع القدس ريشما تتم تسوية مشكلة الشرق الاوسط ، يرقى الى مرتبة تحويل مغانم الحرب الى اراض وطنية ، وهذا لا يساعد على إيجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية .

تشاركها في هذا القلق . ان سنغافورة ، قد نعت بسبب تورطها في هذه الأحداث . ان (١٩١) بلدا قد صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي من أجل انسحاب قوات فييت نام من كمبوتشيا . كما أن ١٠٤ بلدا قد صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني / يناير من هذا العام وطالبت الاتحاد السوفياتي بسحب قواته من أفغانستان .

ان الاتحاد السوفياتي وفييت نام قد تنكرا لهذه القرارات وتذرا بأن تلك البلدان كانت معرضة لضغوط من الولايات المتحدة والصين لتأييد تلك القرارات ، وينبغي أن تعرف هاتان الدولتان أن ذلك ليس صحيحا . ونحن نأمل رغم الأوضاع العامة هذه ، في أن الاتحاد السوفياتي وفييت نام سوف ينظران نظرة دقيقة لوجهات النظر الصريحة التي يعبر عنها الكثير من دول عدم الانحياز بشأن هذه القضايا في هذه الجمعية . وانا كانا يريدان الحفاظ على ثقة المجتمع العالمي ، وخاصة دول عدم الانحياز ، فانه يتعين عليهما تغيير سياساتهما في أفغانستان وكمبوتشيا . ان غالبيتنا في الأمم المتحدة ، وبخاصة في العالم الثالث ، قد اتخذت موقفا واضحا بشأن قضيتي أفغانستان وكمبوتشيا ، وسوف نستمر في معارضة أعمال الاتحاد السوفياتي وفييت نام في هذين البلدين . وانا ما أظهرنا أننا نوافق أو نتغاضى عن أعمال هاتين الدولتين ، فاننا في العالم الثالث سوف ندفع يقينا الثمن ، ان أن الضحية المقبلة سوف تكون من بيننا .

ان الاتحاد السوفياتي وفييت نام يدعيان بأنهما قد دعيا الى ارسال قواتهما العسكرية الى أفغانستان وكمبوتشيا وأن ذلك سبب كاف ومشروع للتدخل عسكريا في هذين البلدين . وان استعراضا موجزا للأحداث في أفغانستان وكمبوتشيا ، يظهر ان ذلك لم يكن الحال على الاطلاق .

ففي كمبوتشيا ، فان تشكيل مجموعة تدعى الجبهة المتحدة الوطنية الكمبوتشية للخلاص الوطني قد أعلن في فييت نام في ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . وبعد ثلاثة أسابيع ، أي في ٢٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، غزت القوات الفيتنامية كمبوتشيا . وفي ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ فان القوات الفيتنامية اكتسحت ذلك البلد ، وأقامت نظاما عميلا يرأسه هنغ سامرين . وفي ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٩ ، أي بعد حوالي شهرين من الغزو ، تم توقيع معاهدة مزعومة للسلام والصدقة والتعاون بين فييت نام والنظام العميل لهنغ سامرين . وبعد ذلك ، بمقتضى

هذه المعاهدة - وهي المعاهدة التي تم التوقيع عليها بعد شهرين من الغزو - دعيت القوات الفيتنامية الى كمبوتشيا . واليوم فان القوات الفيتنامية يصل عددها الى أكثر من ٢٠٠ . ٠٠٠ وما زالت باقية حتى الآن في كمبوتشيا .

وبالمثل في أفغانستان ، فان الاتحاد السوفياتي أرسل قواته المحمولة جوا الى كابول في ٢٥ و ٢٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ . وفي ٢٧ كانون الاول / ديسمبر هاجمت هذه القوات المنشآت الحكومية وقتلت أمين رئيس الحكومة حينذاك ، وجردت وحدات الجيش الافغاني من أسلحتها وأتت ببراك كارمال ، الذي لم يكن في البلاد أثناء الغزو السوفياتي واقامته كرئيس للحكومة الجديدة واعلنت أن القوات السوفياتية دعيت الى أفغانستان بموجب معاهدة الصداقة والتعاون بين أفغانستان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وبينما السبب الظاهر الذي يسوقه الاتحاد السوفياتي وفييت نام ، هو أنهما دعيا من قبل حكومتي أفغانستان وكمبوتشيا ، فان الاسباب الحقيقية قد بدأت تظهر . ويكفي أن نقراً مختلف مطبوعات الاتحاد السوفياتي وفييت نام لكي نرى الدليل على ذلك . واليوم هناك اعتراف متزايد بأن السبب الحقيقي للتدخل عسكريا في هذين البلدين هو أن الاحداث في الدول المجاورة كانت تهدد أمنهما . والواقع ، أن معلقا سوفياتيا ، وهو أ . بوفيني ، ذهب الى ما هو أبعد من ذلك وقال " نحن (الاتحاد السوفياتي) نعترف اننا سوف نكف عن كوننا قوة عظمى اذا ما امتنعنا عن تحمل عبء اتخاذ مقررات غير شعبية ولكنها ضرورية " . وبعبارة أخرى ، فان أية قوة امبريالية سوف تفقد هيبتها اذا تركت الدول التي تسير في فلكها تتبع سياسة مستقلة .

وفي أفغانستان ، فان الاتحاد السوفياتي ، قد اعتبر أن ثورة شعب أفغانستان ضد الحكومة الشيوعية ، تهدد الامن للاتحاد السوفياتي . وفي كمبوتشيا ، فان الحكومة التي رفضت زعامة فييت نام في اتحاد فيدرالي للمهند الصينية ، اعتبر ذلك من جانبها تهدد الامن فييت نام ، أي أن نمط الغزو كان واحدا في كلا البلدين ، وهو أنه عندما يستخلص أن أمن الدولة سوف يمس ، فان المعتدى يغزو جاره بقوة عسكرية ضخمة ، ثم يقيم نظاما عميلا ثم يجعل هذا النظام العميـل يعترف بأنه دعا تلك القوات الاجنبية .

ان الكثيرين منا لا يريدون أن يصبحوا أطرافا في الصراع بين الدولتين العظميين . ونحن نريد أن نتجنب أن نصبح وقودا للنزاعات بين تلك الدولتين ولهذا فان الكثيرين منا قد اختاروا أن يكونوا غير منحازين . ولعدة سنوات فقد كنا نرى أن عدم الانحياز هو ضماننا الوحيد . ولسنوات كثيرة أيضا ، فان الاتحاد السوفياتي قد أيد مفهوم عدم الانحياز بحيث أن بعض أعضاء حركة عدم الانحياز كانوا يرون أن الاتحاد السوفياتي هو الحليف الوحيد لهذه الحركة . واليوم فان أحداث أفغانستان وكمبوتشيا ، قد أوضحت أن عدم الانحياز في حد ذاته لم يعد يشكل الحماية بالنسبة اليها ، فقد كانت كل من افغانستان وكمبوتشيا دولة غير منحازتين ، ولكن كليهما قد اعتنقا المذهب الشيوعي . وفي كلتا الحالتين انتهكت وحدتهما الوطنية . ففي حالة افغانستان ، فقد تم الانتهاك مباشرة من جانب الاتحاد السوفياتي ، وفي حالة كمبوتشيا تم الانتهاك من جانب فييت نام بمؤازرة الاتحاد السوفياتي .

هل أيد الاتحاد السوفياتي حركة عدم الانحياز طوال كل هذه السنوات كفضاء
 لاقتاع هذه الدول لعزل نفسها واضعاف الروابط بينها وبين الدول الغربية حتى يصح
 الاتحاد السوفياتي في موقف يتمكن فيه من جعلها تسير في فلكه ؟ ان هذا السؤال ليس بهميد
 كما يبدو . واليوم ، فان الاتحاد السوفياتي له حلفاء ووكلاء في حركة عدم الانحياز يؤيدون
 سياسته تماما . وعلى سبيل المثال ، فان فييت نام أعلنت في ١٥ يولييه / تموز ١٩٨٠ ، أن
 "التضامن مع الاتحاد السوفياتي كان دائما هو الأساس لسياستنا الخارجية" . ومع هؤلاء
 الحلفاء والوكلاء في حركة عدم الانحياز ، فان الاتحاد السوفياتي يمكنه أن يضمن عدم وجود
 اتفاق تام واضح في الرأي داخل بلدان عدم الانحياز يعارض حركته ضد بلد غير منحاز .
 ان الشيء المحزن حقا ان فييت نام العضو في حركة عدم الانحياز ، الأمة التي عانت
 ويلات الحرب لمدة ثلاثين عاما خانت الحركة ومثلها العليا التي ضحت من أجلها بالكثير . لقد
 خاض الفيتناميون نضالا بطوليا من أجل الحصول على استقلالهم ، وعلى ذلك فان عليهم أن
 يفهموا مدى تقدير جيرانهم لقيمة استقلالهم . وعلى مدى خمسة عشر عاما ، خاضت فييت نام
 حربا ضد الولايات المتحدة ، تلك الحرب التي كانت الولايات المتحدة تدعى أنها تقصد من
 وراءها احتواء الصين ، وحماية البقية الباقية من جنوب شرقي آسيا من الوقوع في براثن الشيوعية .
 ومن خلال هذه التجربة ، فان الفيتناميين كان عليهم أن يتفهموا أنه ينبغي عليهم ألا يخضعوا
 أمة صغيرة بحجة الحماية من تهديد الصين . انهم الآن يسوقون نفس الأسباب التي ساقتها
 الولايات المتحدة في الماضي . انهم يزعمون أنهم يريدون احتواء التهديد الصيني . كيف
 يمكنهم احتواء الصينيين ؟ بالطبع ليس بمواجهة الصين . ان أهل كمبوتشيا اليوم هم الذين
 يموتون وليس أهل الصين . وان القوات الفيتنامية أصبحت ضيوفا غير مرغوب فيها في لاوس
 وليس في الصين . وفي الثالث والعشرين من يونيه / حزيران ، غزت القوات الفيتنامية تايلاند
 مرة أخرى بزعم محاربة الخطر الصيني .
 ان الأحداث في أفغانستان وكمبوتشيا لها مغزى كبير بالنسبة لنا نحن الأمم الصغيرة .
 ان السوابق والمبادئ قد استقرت ولها آثار عميقة بالنسبة لنا ، ومالم نقاوم ونرفض ذلك الآن ،
 فان احدانا قد تصبح الضحية القادمة .

وفي كل من أفغانستان وكمبودشيا يطلب اليانا أن نقبل مدونة سلوك معينة بالنسبة للعلاقات الدولية . ان عناصر هذه المدونة قد عبر عنها بصراحة ووضوح في كثير من المطبوعات والاذاعات السوفياتية والفيتنامية مثل ذلك التعقيب الفيتنامي تحت عنوان " من بنوم بنه السى كاهول " الذى أذيع من راديو هانوى في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، وهناك مقال صدر في جريدة النيوتايمز السوفياتية في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، ومقال آخر لالكسندر بوفين في جريدة "ازفستيا" السوفياتية في ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٨٠ .

ماهى عناصر مدونة السلوك الجديدة هذه التي يطلب منا قبولها ؟
أولا ، يطلب منا أن نقبل بأن أية دولة لها الحق في غزو دولة أخرى واقامة حكومة عميلة اذا كانت الدولة الغازية تعتبر أن أمنها أصبح مهددا أو أنها تستنكر السياسات الداخلية لحكومة مجاورة .

ثانيا ، يطلب منا أن نقبل بأن واجب الاتحاد السوفياتي الدولي والدول الشيوعية أن توفر المساعدة العسكرية للبلدان التي تحاول الاطاحة بحكوماتها بالقوة لاقامة نظم شيوعية أو موالية للشيوعية .

ويطلب منا كذلك القبول بأنه اذا أراد شعب دولة غير منحازة أن تفسر حكومتها من شيوعية أو موالية للشيوعية الى نوع آخر من الحكومات ، فانه ينهني أن يمنع من أن يفعل ذلك عن طريق قوة شيوعية أخرى في نطاق التزام احدى المنظمات الشيوعية ذات النطاق الدولي بحماية مكاسب الثورة .

ويطلب منا كذلك أن نقبل بأن القوى الشيوعية ليس عليها التزام باحترام مبادئ الاستقلال ووحدة الأراضى والسيادة . وأن الامبريالية الشيوعية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أمور مقبولة طالما أن الأمر يتعلق بدعم الاشتراكية لا الرأسمالية . ان قبولنا لمدونة السلوك هذه يعنى أننا نتخلى عن مبادئنا . وعلينا أن ننهد هذه المقترحات ، وأن نوضح أننا ضد كل أشكال الامبريالية والسيطرة .

ان علينا أن نوضح الأمر بجلاء تام ، وكما حاربنا للقضاء على الامبريالية الرأسمالية ، فاننا سوف نقاوم الامبريالية الشيوعية وأى شكل آخر من أشكال الامبريالية . علينا أن نوضح أيضا

أننا نرفض حق أية أمة في انتهاك الاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية لأمة أخرى من أجل فرض الشيوعية أو الرأسمالية أو أى نظام حكم آخر . ان علينا أن نرفض مفهوم أن الدولة الرأسمالية أو الشيوعية أو أية دولة أخرى لها الحق الأدبي في أن تمارس سياسة توسعية خارجية . علينا أيضا أن نرفض كل أشكال الامبريالية من أجل حماية أنفسنا . اننا لسنا مناهضين للسوفيات أو الفييناميين . اننا نتمنى لهم الخير في الطريق الذى يتبعونه من أجل رفاهية واسعاد شعوبهم طالما أن سياستهم الخارجية لاتهدد أمننا .

كيف لنا أن نرفض ونعارض مثل هذه التحركات ؟ أولا بالنسبة لكموتشيا ، ينهضى مقاومة أية محاولة لاقصاء كموتشيا الديموقراطية من الأمم المتحدة ، ان أن السماح باقصاء كموتشيا الديموقراطية يعنى أننا نشجع سياسة العدوان التي تنتهجها فييت نام . فلسنا هنا من أجل تقرير مزايا حكومة كموتشيا الديموقراطية في تعاملها مع شعبها . اننا لم نخلق حكومة كموتشيا الديموقراطية أو نؤازرها . ان فييت نام قد أيدت وآزت ودافعت عن هذه الحكومة حتى ٢٥ من كانون أول / ديسمبر ١٩٧٨ ، ولكن يبدو أنها بعد أن غزت كموتشيا اكتشفت فجأة أن كموتشيا الديموقراطية كانت حكومة برهية وقائمة على الابداء الجماعية .

اننا هنا في الأمم المتحدة نواجه بسؤال بسيط هل سنسمح لحكومة شرعية في بلد ما تحارب ضد غاز أجنبي ، أن تقصى من هذا المحفل لمجرد أن الفازى الأجنبي نجح في اقامة نظام عميل في العاصمة ؟ . ان البعض يؤيد ذكرة ترك مقعد كموتشيا خاليا في الأمم المتحدة . ان هذا لايعني سوى معاقبة الضحية ومكافأة المعتدى لأن المقعد الخالي سيمهد للنظام العميل أن يتقدم بطلب لشغله .

ثانيا ، ينهضى أن نواصل الاصرار على ضرورة انسحاب قوات الاحتلال الأجنبي في كل من كموتشيا وأفغانستان ، وأن شعبى كموتشيا وأفغانستان يجب أن يسمح لهما بتقرير مصيرهما . ان السبب الأساسي للمشكلة الحالية في أفغانستان وكموتشيا هو احتلالهما بقوات أجنبية ، وأن الاتحاد السوفياتي وفييت نام يريدان منا أن نفهم أن السبب الأساسي للمشكلة هو مقاومة شعبى أفغانستان وكموتشيا . انهم يريدوننا أن نفهم أن حل هذه المشكلة يكمن

في انهاء هذه المقاومة . هل حربهم ضد الغزو الأجنبي من أجل قوميتهم وشرفهم واحترامهم لأنفسهم تجعلنا نقول انهم مخطئون ؟ هل هذا يتعارض مع المبادئ الأساسية التي جمعتنا كأعضاء في هذه المنظمة ؟ ان أقل ما يجب أن نفعله هو أن نقف الى جانب جهاد أفغانستان وكمبوتشيا من أجل استقلالهما . وليس من المطلوب منا أن نقوم بتضحيات كبيرة . ان كل ما يطلب منا هو أن نصوت لصالح قضاياهما العادلة . ان القوة الأدبية لهذا التصويت تعني الكثير بالنسبة لشعوب تناضل ضد الغزاة في نزاع غير متكافئ . هذا أقل ما يمكن أن نفعله مؤازرة لقضية عادلة .

ثالثا ، من خلال موقفنا هنا ازاء هاتين القضيتين يجب أن نظهر للقوتين العظميين بوضوح تام اننا لانقر سياساتهما لأننا اذا ماتفاضلنا عما تقوم به فيبت نام في كمبوتشيا ، فان ذلك سيكون ترخيضا واضحا للقوتين العظميين لكي تحصلا على موافقتنا على اقامة التفويض الذي يدعم مصالحهما ويوطدها في الدول غير المنحازة .

ان الاحداث في أفغانستان وكمبوتشيا ليست بالاحداث البعيدة عنا . فأمن البلدان الصغيرة مثل بلدى يتأثر الى حد كبير حينما تتعرض سيادة أو وحدة أراضي أو استقلال الدول الأخرى للانتهاك من قبل آخرين . ولهذا ينبغي أن ندافع عن استقلال ووحدة أراضي أفغانستان وكمبوتشيا . وهناك سبب آخر يدعونا الى الاستمرار في اداة أعمال الاتحاد السوفياتي في أفغانستان ، وأعمال فييت نام في كمبوتشيا . ومن أجل محاولة تبرير أعمالهما ، فان الاتحاد السوفياتي وفييت نام قد حاولا انتهاك أهم المبادئ الأساسية في ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك مبدأ حق كل دولة في أن تحظى باحترام سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومبدأ عدم اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات الدولية . اننا ينبغي أن ندافع عن هذه المبادئ ضد أية محاولة لاعادة النظر فيها او تجاهلها ، لأن مبادئ الميثاق هذه توفر لنا نحن البلدان الصغيرة قدرا من الحماية في عالم تتوغل فيه القوة العسكرية لأقلية تريد أن تفرض ارادتها على الاغلبية .

السيد أولسن (الدانمرك) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أقدم لكم أخلص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وبالنسبة لبلدى فانه من دواعي سروره الخاص أن يرحب بممثل بارز لبلد مجاور تربطنا به أوثق الروابط الودية على المستوى الثنائي - وفي اطار منظمات اقليمية هامة . واني أرى في انتخابكم - سيدى الرئيس - اعترافا بديهييا بصفاتكم الشخصية البارزة ، واعترافا بالاسهامات الهامة التي قدمتها جمهورية المانيا الاتحادية لأكثر من ثلاثين عاما ، لقضايا السلم والتوفيق والتعاون والأمن بين الامم ، ولا سيما في اطار علاقات الشرق والغرب .

بعد ذلك ، أود أن أتقدم بأحر ترحيب لزمبابوى وسانت فنسنت وجزر غرينادين باعتبارهما عضوين جديدين في أسرة الامم المتحدة - ان وجودهما هنا اليوم ليقدم الدليل على أن العالم لا يزال يتحرك قدما الى الامام .

اننا نحتاج الى مثل هذا الدليل لان الموقف العالمي الراهن في نواح أخرى . لا يدفعنا الى الكثير من التفاؤل . وفي الحقيقة ، ان الموقف الدولي في افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين

للجمعية العامة ليتسم بعدد من المشاكل والآفاق القائمة ، سياسيا واقتصاديا وتحتاج الى أقصى جهودنا الجماعية الشاقة والبناءة لمعالجتها .

ان الغزو السوفياتي لأفغانستان قد مثل انتهاكا لمبادئ أساسية ، وخلق من جديد شكوكا كنا نأمل أن تكون قد انتهت الى الأبد . ان التوتر المتزايد والمستمر في الشرق الأوسط ليشكل تهديدا خطيرا للسلم . كما أن احتجاز الدبلوماسيين الامريكيين في ايران ، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ، ليفرض اخطارا جسيمة . ان الموقف الذي يكتنف الغزو الخطير وغير المقبسول لكمبوتشيا بقوات فييتنامية لا يزال كما هو لم يتغير ، كما أن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لنايبيا ونظام الفصل العنصرى البغيض الذي تنتهجه لا يزال يجعل من المنطقة احدى المناطق المتفجرة في العالم . وأسمحوا لي أن أضيف ان الانباء التي وردت عن المصادمات المسلحة بين القوات العراقية والايروانية لتشكل عنصرا جديدا في الموقف العالمي المتفجر . لذلك فقد شعرنا بشيء من الراحة ان عرفنا ان الامين العام قد اتخذ خطوات للترتيب لاجراء مشاورات في اطار مجلس الامن * .

ان الانكماش الاقتصادى العالمى واسع المدى قد أصبح عاملا حرجا ؛ كذلك تلك الفجوة المتزايدة بين أمم العالم الغنية والفقيرة ، ومايسمى بمشكلة الشمال والجنوب ، التي تعتبرها حكومة بلادى واحدة من بين أهم التحديات الخطيرة التي سيواجهها المجتمع الدولي في السنوات القادمة . ان حل مشكلة الشمال والجنوب لا يعتبر فقط مطلبا لاقامة نظام اقتصادى عالمى أكثر عدالة ، لكن له أيضا آثارا حاسمة على المشكلة الأساسية الا وهي مشكلة الامن الدولي التي تؤثر بالتالي على الحفاظ على السلم العالمى . واسمحوا لي أخيرا أن أشير الى قمع الديمقراطية فسي أجزاء عديدة من العالم ، ومشكلات اللاجئين التي تزداد تفاقما ، والجوع ، والمعاملة السيئة للبشر .

أستطيع أن أذكر المزيد من المشكلات الكثيرة الأخرى التي تدعو الى نظرة التشاؤم بالنسبة للموقف الدولي الراهن . ان الكثير من هذه المشاكل يمكن أن تحل فقط عن طريق الجهود المتضافرة من جانب بلداننا جميعا . فأين نجد محفلا أكثر ملاءمة لتلك المساعي غير الأمم المتحدة ؟ ففي أوقات المشكلات ، والازمات ، والمواجهات يجب أن نزيد من لجوءنا الى الأمم المتحدة واستخدامنا اياها ، وليس الاقلال من ذلك . لكننا في استخدامنا لهذا الجهاز الفريد في نوعه المتمثل في

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الفيرا سيرا .

الأمم المتحدة يجب أن نلتزم التزاما صارما بمقاصد ومبادئ ميثاقها . لذلك ، يجب - وأؤكد على هذا - أن نرفض بشدة كل المحاولات التي تهدف إلى تغيير المبدأ الهام للغاية ، ألا وهو مبدأ عالمية الأمم المتحدة .

في وسط كل هذه المشكلات الصعبة القديمة والجديدة التي نواجهها ، فإن أكثر التطورات ايجابية في السنة الماضية ، كانت تسوية النزاع في زيمبابوي بالطرق السلمية عن طريق التفاوض . أخيرا وبعد طول انتظار تمكن شعب زيمبابوي من أن يمارس حقه في تقرير المصير ، وأن ينتخب حكومتهم بطريقة ديمقراطية . وبالنسبة للدانمرك التي لها تقليد قديم يتمثل في تعزيز القضاء على الاستعمار والتمييز العنصري ، فإن هذا التطور بالتأكيد يلقى منا كل الترحيب .

على أساس هذه الخلفية ، فمن دواعي الأسف الشديد أن تسوية النزاع في ناميبيا عن طريق التفاوض لم تتحقق بعد ، وتقع مسؤولية ذلك على عاتق جنوب افريقيا ، فبالرغم من قبولها لخطوة الأمم المتحدة لاجراء انتخابات حرة في ناميبيا ، فإن جنوب افريقيا قد عوقت وتحدثت المقررات التي اتخذها مجلس الأمن كما تحدثت ارادة المجتمع الدولي ككل . وكان ينبغي أن تكون جنوب افريقيا قد تعلمت من التجربة الروديسية في أن ما يسمى بالحل الداخلي الذي يستبعد حركة التحرر الوطنية لا يمكن أن يكون حلا . ان احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يجب أن توضع له نهاية على وجه السرعة .

ان بلادى لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتأييد الجهود التي تبذل لتحقيق تنفيذ مبكر لقرارات مجلس الأمن الخاصة بناميبيا ، والامم المتحدة تتيح لنا الأجهزة التي تكفل تحقيق حرية واستقلال شعب ناميبيا بأسلوب سلمي . والدانمرك ، من ناحيتها ، على استعداد كي تساعد - على المستوى العملي أيضا - في تنفيذ أى اتفاق يتم التوصل اليه في اطار الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ذاتها يجب ان نؤكد من جديد ادانتنا القوية لنظام الفصل العنصري . بالرغم من كل تحذيرات المجتمع الدولي وكثير من الهيئات والمجموعات الداخلية خارج الحزب الوطني فان حكومة جنوب افريقيا ترفض قبول مجتمع يتسم بالمساواة في الحقوق بين الجميع . وحتى الاصلاحات المحدودة التي وعد بها رئيس وزراء جنوب افريقيا لم تنفذ . واننا لا نخرج الا نتيجة واحدة من هذا . وهي ان الضغط على جنوب افريقيا يجب ان يتكثف ويصبح اكثر فاعلية . ان النزاع في الشرق الاوسط ، مازالت له اثار خطيرة على العلاقات ، ليس فقط في الشرق الاوسط ، ولكن في بقية انحاء العالم . بالرغم من كل الجهود التي تبذل ، فقد شهد العام المنصرم توترا متزايدا في المنطقة . وقد رحبت حكومتي بالاتفاقات التي امكن التوصل اليها في كامب ديفيد بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، واتفاقية السلام بين مصر واسرائيل ، باعتبارها خطوات هامة نحو حل شامل للنزاع في الشرق الاوسط . ولكن لسوء الحظ ، لم نشهد حتى الان توسيعا لنطاق عملية السلام بغية ايجاد تسوية شاملة .

هناك عنصران هاما في مثل هذه العملية : قبول واضح من جانب الجميع لحق اسرائيل في ان تستمر في وجودها كدولة ذات سيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها . واعتراف بحقيقة انه يجب ان تؤخذ تماما في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير .

وفي هذا الاطار ، فان الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية قد أصدرت اعلان فينسيا الخاص بالشرق الاوسط في حزيران /يونيه من هذا العام ، وقررت اجراء الاتصالات الضرورية مع كل الاطراف المعنية . ونحن مقتنعون بأن الدول التسع تسهم اسهاما بناء لتحقيق التفاهم وخلق المناخ الملائم لاجاد حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط .

ومع ذلك ، فان هذا الهدف لا يزال بعيد المنال طالما سمحنا باستمرار حلقة العنصر في المنطقة ، وخاصة في لبنان . ان نبدأ استخدام القوة من جانب كل الاطراف المعنية هو أمر لازم لا حراز تقدم حقيقي .

وهناك عقبات اخرى خطيرة امام عملية السلام وهي المستوطنات الاسرائيلية والمبادرات التي تتخذها اسرائيل من جانب واحد لتغيير الوضع في القدس . اننا نحث كل الاطراف المعنية على

أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس في العمل وفي الكلام حتى لا تعوق الجهود الرامية لتحقيق السلام والامن في المنطقة .

ان التدخل المسلح الفيينتامي في كمبوتشيا منذ سنتين تقريبا وتأثيره على الدول المجاورة مازال موضع قلق خطير في العالم بأسره . وان الدانمرك ، مثل غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، قد أسفت بشدة لهذا التطور . وقد ركزنا على حق كل الشعوب في ان تقرر مستقبلها دون تدخل من الخارج .

ونحن نأسف بشدة للمعاناة التي ألمت بمئات الالاف من المدنيين الابرياء في تلك المنطقة وفي هذا الاطار تود حكومتي ان تحيي منظمات الفعول الدولية لانجازاتها وجهودها في التخفيف من المعاناة الانسانية لهؤلاء الابرياء . أود أيضا أن أشكر الامين العام على تقريره الخاص بمسألة كمبوتشيا ، وان أتعهد بتقديم تأييدنا لجهود المتواصلة لايجاد حل سياسي للنزاع .

وكما ذكرت في ملاحظاتي الاستهلالية ، فان الفوز السوفياتي لافغانستان خلال الايام

الاخيرة من عام ١٩٧٩ قد سبب تدهورا يؤسف له في العلاقات الدولية .

وقد وافقت الجمعية العامة في دورتها الطارئة التي عقدت في كانون الثاني /يناير من هذا

العام ، بأغلبية ساحقة ، على قرار يحث الاتحاد السوفياتي على ان يلتزم بأهداف ومبادئ ميشاق الامم المتحدة ، وان يضع نهاية سريعة لتدخله العسكري في افغانستان . ومن دواعي الاسف

اننا اليوم ، بعد تسعة اشهر من اعتماد القرار ، مازلنا نجد قوات سوفياتية في افغانستان .

وفي الشهور الاخيرة كانت هناك مبادرات عدة تهدف الى ايجاد حل سياسي للامنة . ولكن ،

من دواعي الاسف ، ان ردود الفعل السوفياتية حتى الان كانت سلبية بصفة عامة ، ولا تشكل أي

اساس يدعو للتفاؤل بالنسبة لايجاد حل مبكر .

وتعتقد الدانمرك ان البلدان الواقعة في المنطقة بصفة خاصة ، البلدان الاسلامية والبلدان

غير المنحازة الاخرى يمكن ان تسهم اسهاما هاما في السعي لايجاد حل سياسي شامل .

ان التحدي الذي يواجه العلاقات بين الشرق والغرب نتيجة للفوز السوفياتي لافغانستان

هو مشكلة حقيقية وهامة . ومن الضروري ان تركز كل الجهود للمحافظة على ما هو ممكن عمليا من

منجزات السبعينات وخاصة ما تعودناه من اجراء الاتصالات والحوار بين الشرق والغرب والذي اصبح

جزءا من الحياة اليومية .

ان الرقابة على الاسلحة وعملية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي هما مثالان لمجالات يجب ان تكون لصالح كلا الجانبين لتحقيق الانفراج المبني على عملية ذات اتجاهين . ويجب ان نركز جهودنا على مواصلة هذا الحوار بين الشرق والغرب .

ان استمرار سباق التسلح العالمي ينطوي على اخطار كثيرة واستنزاف ضخم للموارد العالمية ولذلك فانه يضع امام كل دول العالم مسؤولية الاسهام في الجهود الدولية لمنع السلاح . وفي عصرنا هذا فان اي نزاع نووي يعني ببساطة نهاية الحضارة المعاصرة . وفي هذا الاطار فان الحوار المستمر الشامل المستمر في الامم المتحدة حول هذه المشكلات الاساسية امر حيوي .

ان كل الامم تشارك في مصلحة عميقة تتجاوز الافاق الايدولوجية والحدود الوطنية لتجنب الحرب - سواء كانت حربا كبرى أو منازعات محلية يمكن ان تتطور الى حرب عالمية .

ويحزننا ان نلاحظ ان التوتر الدولي الراهن قد اضر بامكانيات احراز تقدم نحو نزع السلاح العالمي والمحادثات الخاصة به . ولكن لا يجب ان نياس . لقد أصبح من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى ان توجد بديلا مقبولا لاستمرار سباق التسلح غير المحدود . ان القضايا المتعلقة بانتشار الاسلحة النووية يجب ان تحظى بأولوية قصوى في الجهود الدولية لمنع السلاح . ان مزيدا من انتشار الاسلحة النووية سوف تكون له اثار بعيدة على الاستقرار والسلم الدوليين . ومن البديهي كذلك انه سيفير المناخ العالمي ويزيد من اخطار المواجهة النووية ، وسوف يشكل ضربة قاسية لكل آمالنا في الحد من سباق التسلح .

ومن دواعي الاسف ان مؤتمر المراجعة الثاني لاطراف اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية قد فشل في الوصول الى اتفاق في الرأي حول الوثيقة الختامية الاساسية ولا يجب ان ننسى ايضا ان المؤتمر ، مع ذلك ، قام بعمل مفيد كبير .

وعلى المدى الطويل ، فان توفر الارادة السياسية من جانب الدول النووية من اجل وقف سباق التسلح سوف يكون مطلبا اساسيا للحفاظ على ، كما هو مأمول ، دعم نظام عدم الانتشار الدولي الحالي ولهذا السبب ، ومن بين اسباب اخرى ، فان الدانمرك تحث على المصادقة المبكرة على اتفاقية سولت الثانية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي . ونحث ايضا على استئناف مفاوضات سولت لتحقيق خفض كبير مستقبلا في الاسلحة النووية كجزء من اتفاقية سولت الثالثة .

اننا نرحب بحرارة بالتطورات التي وقعت أخيرا لكي تبدأ في القريب محادثات أولية حول الحد من التسليح فيما يتعلق بالصواريخ النووية التعبوية بعيدة المدى . اننا نتوقع أن مثل هذه المحادثات ستمهد الطريق نحو مفاوضات واقعية تجعل بالامكان تجنب سباق تسلح نووي خطير جديد في القارة الأوروبية . واسمحوا لي أيضا - سيادة الرئيس - أن أؤكد من جديد أن حكومة الدانمرك تعلق أهمية حاسمة على عقد اتفاقية شاملة تحظر كل التجارب النووية في جميع البيئات . لقد تحدثت حتى الآن عن الاسلحة النووية فقط . لكن الجهود الرامية لوقف سباق التسليح يجب أن تشمل أيضا كل أنواع الاسلحة بما في ذلك الاسلحة التقليدية التي تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من اجمالي نفقات التسليح . ان القضايا المتعلقة بالاسلحة النووية يجب أن تلقى اهتماما عاجلا أيضا .

خلال الاجتماع الثاني الرئيسي لهيئة نزع السلاح للأمم المتحدة في أيار/ مايو - حزيران / يونيو من هذا العام ، فان الدانمرك ركزت على المشكلات والمبادئ المتعلقة بنزع الاسلحة التقليدية وقد أظهرت المناقشة وجود تأييد عميق لفكرة الدانمرك الخاصة باجراء دراسة عميقة لجملة القضايا المرتبطة بنزع الاسلحة التقليدية . اننا نعتزم مواصلة الدفاع عن هذه الافكار خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

كما أوضحت من قبل ، فاننا نواجه عددا من المشكلات السياسية الخطيرة . لكن فيما يتعلق أيضا بالنمو الاقتصادي والاستقرار ، فان الآفاق تبدو واثمة ، وخاصة البلدان النامية الأكثر فقرا . ان الصعوبات الاقتصادية الحالية ، مع ذلك ، أظهرت أكثر من ذي قبل مدى التكافل في اقتصادياتنا ، ولكي أكون أكثر تحديدا ، فقد جعلتنا ندرك بطريقة أوضح ، أن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية لها تأثير عميق ، لاغنى عنه ، على نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي على نمو البلدان الصناعية . ان الدانمرك تؤمن ايمانا قويا بأنه من المصلحة المشتركة لكل البلدان أن تعمل على اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر انصافا . لذلك ، فاننا نأسف لأن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة لم تحرز تقدما بالقدر الكافي الذي كنا نأمل . ونحن نرجع ذلك الى حقيقة أن المفاوضات الشاملة ، في حد ذاتها ، تمثل مجالا جديدا طموحا وصعبا . واسمحوا لي أن أوضح - سيادة الرئيس - ان الدانمرك تؤيد هذه المفاوضات الشاملة ، وقد انعكس ذلك في رغبتنا

في قبول النص التوفيقى المتعلق باجراءات المفاوضات الشاملة والذي برز في الأيام الاخيرة من الدورة الاستثنائية . اننا على استعداد للمشاركة في الجهود الرامية للوصول الى اتفاق نهائي فيما يتعلق بالاجراءات وجدول أعمال المفاوضات الشاملة خلال هذه الدورة للجمعية العامة . ان هدفنا هو أن نطلق المفاوضات الشاملة ، كما خطط لها ، في أوائل العام القادم . اننا نرى في هـذـه المفاوضات الشاملة خطوة أولى لتنفيذ بعض التوصيات الواردة في تقرير براندت . ان حكومة بلادى تشارك مشاركة كاملة فيما ذهب اليه هذا التقرير . ونأمل أن تؤخذ النتائج التي تم التوصل اليها في الحسبان ، وأن تسهم اسهاما هاما في الجولة القادمة للمفاوضات الشاملة .

ان حكومة بلادى ترحب بالنتيجة الناجحة للدورة الاستثنائية بالنسبة للمفاوضات الخاصة بوضع استراتيجية جديدة للثمانينات . ونحن نتطلع للاقرار النهائي لهذه الاستراتيجية خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

ان الدائمك ما زالت تركز على أهمية تقديم مساعدات تنمية رسمية للبلدان النامية ، كأفضل تعبير عملي للتضامن بين كل الدول الصناعية ، بما في ذلك الدول الاشتراكية مع دول العالم الثالث في كفاحها من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . لذلك ، فانني أحث بشدة كل الدول الصناعية أن تعتبر أهداف الاستراتيجية التزاما بزيادة مساعدات التنمية الرسمية الى درجة كبيرة ، حتى نتوصل الى هدف ٧ . في المائة خلال السنوات القليلة القادمة . ومع كل ، فاننا نرحب بالاجراءات التي يتوقف عند هذا الحد اننا يجب أن نتوصل الى هدف الواحد في المائة في المستقبل القريب .

كما ذكرت ، فان العمل التحضيرى الخاص ببداية المفاوضات الشاملة مدرج في جدول أعمال الدورة الحالية . وانني أفكر ، بصفة خاصة ، في جدول الأعمال الذى يتضمن جميع العناصر الرئيسية التي يعتمد عليها النمو الاقتصادى .

لقد دعت حكومة بلادى دائما الى نظام تجارى عالمى مفتوح . واليوم مع هذه النظرة القائمة للاقتصاد العالمى ، فقد أصبح من المهم ، أكثر من أى وقت مضى ، بالنسبة لنا جميعا أن نشارك في مناقشة الاجراءات الحمائية . ان حكومة بلادى تأمل في أن يكون بالامكان ، خلال

جولة المفاوضات الشاملة ، أن نجد مجالات اتفاقات جديدة ، بغية تأمين ايجاد نظام تجارى عالمي مفتوح يستجيب لاحتياجات جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة .

ان اقامة صندوق مشترك للسلع يمثل انجازا هاما في الحوار بين الشمال والجنوب . ونأمل أن يتمكن الصندوق من العمل قريبا ، وبذلك يعطى قوة دفع لجولة المفاوضات الشاملة بشأن كيفية معالجة الكثير من القضايا والمشكلات القائمة في ميدان السلع الرئيسية .

من أهم المسائل الموجودة في جدول أعمال المفاوضات الشاملة ، هو - بطبيعة الحال - ندرة عرض بعض الموارد الطبيعية . لذلك ، فانه من الحيوى أن تحدث جولة المفاوضات الشاملة اتفقا مشتركا حول الاتجاهات والتوقعات في سوق الطاقة . وفي هذا الخصوص فانه من المهم جدا الاتفاق على اقامة محفل دائم للطاقة في إطار منظومة الأمم المتحدة . أود أيضا أن أركز على أن حكومة الدائمك تعلق أهمية على مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

ان بنودا أخرى عديدة سوف تتم مناقشتها خلال جولة المفاوضات الشاملة ، ومن المستحيل أن نذكرها جميعا . وأود أن أشير الآن الى أن تزايد مشكلات الغذاء والمسائل الاخرى الهامة التي تتعلق بها ، ستكون من بين المسائل الرئيسية التي تحتاج الى حل خلال هذا العقد .

واسمحوا لي أن أوضح أنه لا استعادة معدل عال مضطرب من النمو الاقتصادي يقترن بتثبيت الأسعار ، يتعين علينا أن نوجد حلا فعالا لمشكلة اعادة التشغيل لايجاد حل لمصالح كل الأطراف المعنية .

لقد عالجت عددا من القضايا التي تهتم حقوق الانسان . ان الامم المتحدة ، خلال العقود الماضية ، ساهمت بصفة خاصة في زيادة الوعي بأن السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يقوموا على العدالة الاجتماعية العالمية واحترام حقوق الانسان . لقد شهدنا جميعا انتهاكات لحقوق الانسان الرئيسية في أجزاء عديدة من العالم ، تسببت في اضطرابات اجتماعية وانزعاجات سياسية أو منازعات مسلحة في بعض الأحيان . في مثل هذه الظروف ، فان اولئك الذين يتمتعون بالمزامة والدفاع عن كرامة الانسان ليس لهم الا خيار واحد ، هو أن يلجأوا الى أماكن أخرى .

ان الأمم المتحدة تأخذ ، في أحوال كثيرة ، بعين الاعتبار مشاكل الملايين والملايين من اللاجئين في العالم . ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والاجهزة الاخرى ذات العلاقة بالامم المتحدة بذلت جهودا مثابرة مضمينة لايجاد حلول لهذه المشكلات . ان الدانمرك أخذت وستواصل اتخاذ دور نشيط في الجهود الانسانية العالمية للتخفيف من معاناة اللاجئين ، وتأمل حكومة الدانمرك باخلاص في أن جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة سوف تسهم اسهاما بناء حقيقيا في هذه الجهود .

يجب أن نعترف جميعا بأن الاحترام العالمي لحقوق الانسان سيقبل من مشكلة اللاجئين ؛ ولهذا السبب أيضا فان الدانمرك سوف تواصل تأييدها لجميع الجهود الرامية الى ضمان أن كل البشر دون تمييز من أي نوع سيتمتعون بحقوق الانسان الكاملة .

ومن سمات هذه التفرقة التمييز على أساس الجنس وهذا أمر قائم في كل مكان تقريبا . وفي هذا الخصوص ، من المهم أن نذكر بأن الامم المتحدة منذ نشأتها قد قبلت أن تكون منظمة فعالة في الجهود الدولية والقومية للعمل على ارتقاء المرأة في جميع أنحاء العالم ، وان منجزات الامم المتحدة الرئيسية في هذا الميدان تمخضت عن وضع خطة العمل العالمية التي وافق عليها مؤتمر المكسيك في عام ١٩٧٥ ، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة والتي وافقت عليها الجمعية العامة في العام الماضي .

ان المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة الذي عقد في كوبنهاجن في تموز/يوليه من هذا العام أعطى قوة دفع أخرى لهاتين الوثيقتين الدوليتين .

لقد وقعت الدانمرك على اتفاقية مؤتمر كوبنهاجن ونحن نبين أن جزءا كبيرا من برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في هذا المؤتمر يمثل اسهاما موجها نحو اتخاذ اجراءات قيمة للارتقاء بالمرأة في جميع أنحاء العالم وخاصة في المجموعات المتضررة أكثر من غيرها .

وفي هذا الاطار ، فان حكومة الدانمرك سوف تكون نشيطة في الاسهام في تنفيذ برنامج العمل لبقية العقد .

ان مقترح بلدان الشمال الخمسة فيما يتعلق باتخاذ اجراءات فعالة لزيادة حماية وأمن البعثات الدبلوماسية قد وضعه باتقان الزميل من فنلندا . وفي هذا الخصوص أود أن أذكر أيضا الاشارة الى هذا الموضوع في تقرير الامين العام بشأن عمل المنظمة .

ان الدانمرك تؤيد بشدة جهود الامين العام لتحويل الامم المتحدة الى أداة أكثر فعالية لاجراء مفاوضات وتحقيق التعاون والتقارب بين جميع الشعوب والدول في عالمنا . وقد لاحظت باهتمام كبير ملاحظات السيد فالدهايم الوجيهة بشأن هذه النقطة واننا نتفق كلية على أن نجاح هذه الجهود سوف يعتمد على ارادة الدول الاعضاء . وان الدانمرك ، من جانبها ، على استعداد لابداء تلك الارادة السياسية .

السيد كولومبو (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب باسم الحكومة الايطالية ، وبالاصالة عن نفسي ، عن تهاني الحارة لانتخاب السيد فون فيخمار لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ولا يفوتني أن أعرب له عن الرضاء الحار الذي نشعر به لرؤيته يتولى توجيه أعمال هذه الجمعية الموقرة لاسيما أنه قادم من بلد صديق وحليف وشريك لنا في اطار المجتمع الاقتصادي الاوروبي . وأود كذلك أن أجدد هنا التعبير عن تقديرنا السامي للحنكة والفعالية اللتين قاد بهما سلفه السفير سليم أحمد سليم من جمهورية تنزانيا المتحدة أعمال تلك الدورة واضطلع بهذه المهمة البالغة الدقة خلال الدورات الأربع الماضية للجمعية العامة .

واسمحوا لي كذلك ، سيادة الرئيس ، أن أشدد مرة أخرى على الاهمية التي تعلقها حكومتي على العمل الدؤوب الذي يضطلع به الامين العام للامم المتحدة السيد كورت فالدهايم سعيا الى ايجاد حل لمشكلات لا تزال من بين أخطر المشكلات وأصعبها في عصرنا الذي نعيش فيه .

وأود أخيرا أن أرحب ترحيبا وديا بوفد سانت فنسنت وجزر غرينادين الذي قبلت باعتبارها العضو المائة والاربعة والخمسين في منظمنا هذه ، وبالتالي فاننا نقرب في النهاية من هدف العالمية لمنظمة الامم المتحدة .

ان انجاز هذا الهدف الذي يحظى بالاولوية والذي حدده لنا منذ أكثر من ثلاثين عاما ميثاق الامم المتحدة وهو أن نجعل منظمة الامم المتحدة منظمة عالمية فعلا لم يعد بعيد المنال ولكن اذا كانت السبعينات قد قربتنا من هذا الانتصار الهام فان الثمانينات التي تبدأ أمامنا تقدم لنا مع ذلك تحديات ينبغي أن نقبل بها وأهدافا ينبغي أن نبذلها .

وزيادة على ما تحقق في العقود الاخيرة فانه يتعين على الامم المتحدة أن تسعى جاهدة لزيادة أهـميتها وفعاليتها كمحفل لخدمة الانسان والشعوب والدول والمجتمع الدولي ، وأن تسهم على هذا النحو في قيام عالم أكثر تضامنا وأكثر أمنا .

ان مسؤولية رئيسية تقع قبل كل شيء على عاتق منظماتنا حينما يتعلق الامر بالعمل لخدمة الانسان الذي ينبغي أن تحافظ على كرامته وأن تحمي حقوقه . وفي هذا الصدد ، فان التزامنا بأعضاءها يضيء على عملها شرعية خاصة لأنه من خلالها يعبر عن الضمير العالمي ، وكذلك في نفس الوقت ، تعدد الثقافات .

يتعين علينا أن نستمع الى صوت أولئك الذين يعانون دون ما مبرر ، وأولئك الذين يعانون من الاضطهاد والتعذيب أو يرغمون على ترك أوطانهم بسبب عجز السلطات القائمة أو بسبب سوء نيتها في أن توفر لهم احتياجاتهم . وفي هذا المجال ، فان ايطاليا مستعدة للدخول في أي شكل من أشكال التعاون مع المنظمة العالمية لانه عندما تصبح مهتمة بقيمة شخص الانسان وكرامته فليست هناك عقبة ينبغي أن تمنعنا عن العمل . ان أي بلد لا ينبغي أن يتستر خلف مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية حينما تتعرض للخطر كرامة الانسان .

ان الصكوك الجديدة القانونية الدولية والعالمية والاقليمية التي تم اعدادها من أجل حماية حقوق الانسان تشهد بأهمية العمل الذي تم انجازه بالنسبة الى تحديد المبادئ الأساسية . وهذه النتائج ينبغي الى حد كبير أن تضاف الى رصيد منظماتنا ، ولكن ما ينبغي أن نفعله في السنوات المقبلة هو أن نسد الثغرة التي لا تزال تفصل بين التأكيدات المبدئية وبين الاعتراف الفعلي بهذه الحقوق .

وباعتبارنا بلدا مصدرا للمهاجرين ، والآن فلقد أصبحنا مستقبلين لهم ، فان ايطاليا
تزمع العمل بنشاط وأن تقدم مقترحات محددة في أعمال الفريق العامل الذي سوف تكلفه هـذـه
الجمعية العامة باعداد اتفاقية من أجل حماية حقوق العمال المهاجرين وأسـرهم .

ان الآمال الصامته لملايين البشر من الرجال والنساء تتطلع الى هذه المنظمة لكي تحاول
جاهدة أن تجد حلولاً لمواقف لا تزال تسود في كثير من مناطق العالم حيث مابرح البشر أسـرى
الفاقة . اننا مهددون بأن نفقد هـيـتـنا اذا تناسينا أن مجال الحريات واسع للغاية ، وأنه من
العدالة بمكان أن نطالب بحرية الفكر والحركة ، وكذلك حرية امتلاك منزل وتوفير التعليم للأطفال
وتلقي الرعاية الطبية لملايين البشر وتوفير الغذاء الكافي .

ان ايطاليا مقتنعة تماما بأن أية دولة من الدول وأية سلطة مسؤولة وأى انسان لا يمكنه
أن يجد السلام أو أن يكف عن النضال طالما ظلت قائمة المشكلات العديدة التي تواجههم
شعوب هذه الأرض ، وسواء تعلق الأمر بالاختلالات بين السكان والاستهلاك والموارد أو تدهور
البيئة . ان هذه المشكلات تفرض على منظمة الأمم المتحدة وعلى جميع الشعوب وعلى المجتمع الدولي
بأسره ضرورة اعتماد استراتيجيات مشتركة وتضافر القوى في ظل تضامن حقيقي وعالمي . ان الأجيال
المقبلة سوف تحكم على مدى نجاح الجهد الذي نبذله اليوم . وسوف تحكم على نتائج نجاحنا
أو فشلنا . ان الأمر يتعلق بمستقبلنا وبنوعية الحياة التي سوف نتركها لأبنائنا .

ان نتائج الدورة الأخيرة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلات التنمية قد شهدت
بين جملة أمور ، على الأهداف والآفاق الماثلة أمامنا في هذا الصدد .

ولم يكن من الممكن التوصل الى اتفاق شامل حول كل المسائل التي دعينا الى اتخاذ قرارات
كبرى بشأنها . ومع ذلك ، وخلال تلك الدورة الاستثنائية أحرز تقدم هائل ، وهو تقدم ينبغي
ألا نقلل من شأنه .

ولا أقصد بذلك الاتفاق الذي تم التوصل اليه بالنسبة لتعريف الاستراتيجية الدولية الجديدة
للتنمية التي نرجو أن تعتمد في نهاية أعمالنا ، فحسب ، بل أود أن أشدد على الجهود التي
بذلت من أجل إعادة مناخ الثقة والتعاون الذي لاغنى عنه من أجل احياء وتنشيط العلاقات بين
الشمال والجنوب في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية البالغة الدقة التي نعيش فيها في الآونة
الراهنة .

ان نتيجة سياسية ذات مغزى كبير ينبغي أن نضيفها الى رصيد الدورة الاستثنائية التي انتهت مؤخرا ، تمثلت في اعادة التأكيد الاجماعي لضرورة مواصلة الحوار الوثيق بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وهو الحوار الذى بدأ في الدورة الاستثنائية . وليس لنا أن نشعر باليأس بسبب الصعوبات التي واجهتنا ، بل علينا على العكس من ذلك أن نستفيد من تعبئة الأذهان في هذه المناسبة لكي نعمق ونجدد هذا الحوار خلال هذه الدورة ، اقتناعا منا بأنه من الجوهرى بمكان تأميننا لاستقرار العلاقات الدولية ، وحتى نتمكن من أن نعكف دون ابطاء على بحث متطلبات التنمية .

وفي هذا المجال فان ايطاليا ترى في عالمية الأمم المتحدة أداة لاغنى عنها من أجل مواجهة الفعالة لمختلف المشكلات التي ينبغي التغلب عليها اذا كنا نريد بلوغ الأهداف التي نسعى اليها وتحقيق الآمال التي تداعينا .

ان المشاركة النشطة من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي تعد أمرا حيويا لنجاح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتخفيض النزاعات والقضاء عليها والأزمات وبؤرات التوتر في العالم . وهنأ أود أن أتوه قبل كل شيء ، بالأزمة التي بدأت منذ تسعة أشهر على اثر تدخل القوات العسكرية السوفياتية في أفغانستان . وأنكر في هذا الصدد بالقرار الحكيم الذى اعتمده الجمعية العامة في شهر كانون الثاني /يناير الماضي خلال دورتها السادسة الاستثنائية الطارئة . ولا يفتوتني أن أقول أنني أشارك تماما التحليلات والتقديرات بشأن المشكلات الخطيرة التي تطرحها هذه البؤرة الجديدة للتوتر وهي التحليلات والتقديرات التي عرضت هنا من قبل باسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية من قبل السيد ثورن وزير خارجية لكسمبرغ . وفي شهر شباط /فبراير الماضي فان الدول التسع أوضحت أن الأزمة لا يمكن أن تحل الا عن طريق حل سياسي يقوم على انسحاب القوات العسكرية السوفياتية وممارسة الشعب لحقه في تقرير المصير . وهكذا يمكن أن يؤدي ذلك الى اقامة أفغانستان محايدة وغير منحازة بمنأى عن تنافس القوى الكبرى . وهذا الاحتمال الذى أعربت عنه الدول التسع ، لم ننظر اليه اطلاقا على أنه مقصور علينا فحسب كما أنه لا يشكل أى تدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان أو في توازن القوى اللازم لاستقرار المنطقة . وعلى ذلك فان المبادرات التي أتخذت في هذا المجال في المؤتمر الاسلامي

بدت لنا مناسبة وحكيمة للغاية ، لأن ماتصو اليه ايطاليا بشأن الشعب الأفغاني - ويتسق ذلك تماما مع وجهة نظر الغالبية العظمى من هذه الجمعية - هو أن أفغانستان يجب ألا تبقى فـى نهاية المطاف ضحية أمر واقع .

وعلى امتداد هذا العام تابعنا بأكبر قدر من الاهتمام والقلق العميق الصعوبات التي لاتزال قائمة بالنسبة لنجاح مداوات الأمم المتحدة من أجل الوصول بناميبيا الى استقلال دولي مقبول . وان نتائج الانكار المستمر لحقوق غالبية السكان في جنوب افريقيا في اطار نظام سياسي وقانوني واقتصادي مقيت غير مقبولة . كما أن مخاطر عدم الاستقرار السائد في منطقة جنوب شرق آسيا كلها حيث تتعرض الشعوب لأبشع أشكال المعاناة أمر يثير ألما .

وحتى ننقذ الشعب الكمبوتشي من الابدادة فان المجتمع الدولي قد تضافرت جهوده فـى حركة تضامنية . ولكن مشكلة اللاجئين أصبحت اليوم ذات أبعاد عالمية ولها نتائج بالغة الخطورة بالنسبة لمناطق أخرى في آسيا وافريقيا . ونحن نعرب عن أملنا في أنه سواء عن طريق الامم المتحدة أو بصورة ثنائية ينبغي أن تتسع العمليات الرامية الى وضع نهاية للمأساة التي نشهد ها مأساة ملايين الأبرياء الذين حكم عليهم بأن يموتوا من المجاعة .

وأمام نتائج المواجهات المسلحة التي أشاعت مجددا الدمار والحداد في القرن الافريقي ، في بلدان تربطنا بها علاقات تقليدية ، وعلاقات تعاون مشر ، فاننا نتوجه الى الاطراف المختلفة بأن تسعى الى حلول عن طريق التفاوض على أساس مبادئ منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة .

وفي قارة أخرى وأعني بها امريكا اللاتينية التي تربطها بايطاليا علاقات تمتد جذورها عميقة في التاريخ والثقافة المشتركة فاننا قد شهدنا هذا العام تطورا ايجابيا بالنسبة لعودة بعض البلدان - ومن بينها بيرو - الى الاخذ بالاساليب الديمقراطية ، ولكننا لا حظنا كذلك بمشاعر القلق أنه في بلدان أخرى اشتعلت ، أو ما زالت قائمة ، بؤرات توتر قوية سببها تحول نظام سياسي ما الى نظام تعسفي جائر . ومن ناحية أخرى يرجع ذلك الى الهجرة الشاملة لآلاف الاشخاص الذين تركوا أراضيهم وبلادهم . ان هذه الاحداث التي تشكل مخاطر من عدم الاستقرار ، وتعرض للخطر المبادئ الاساسية للتعايش السلمي المدني قد ادينت من قبل الحكومة الايطالية .

وفيما يتعلق بتقييم هذه المشكلات والازمات الدولية الاخرى فلقد أشرت من قبل الى البيان الذي ألقاه نيابة عن الدول التسع السيد وزير خارجية لكسمبرغ . ذلك ان بلدان المجتمع الاوروبي التسع بصدد القيام بتحركات مشتركة على المسرح العالمي من أجل أن تشجع على المستوى الدولي ، وروح من التضامن والسلام ، الهدف الاساسي وهو الاسهام في تحقيق توازن سياسي واقتصادي واجتماعي أفضل بين شعوب العالم كله .

ان ايطاليا قد حددت من ثم لنفسها هدفا سياسيا ، وأعني به بناء مجتمع اوروبي مفتوح لكل ألوان التعاون المشر . ان المجتمع الاوروبي قد قدم الدليل العملي على أن الأمر لا يتعلق بمشروع انساني من أجل الدفاع عن مواقف متميزة .

ان مجتمعنا من خلال البرلمان الاوروبي الذي يتم انتخابه بالاقتراع العام المباشر ، يضمن من الآن فصاعدا مشاركة الشعوب في هذه الاجهزة المؤسسية وسوف يعزز في وقت لاحق بدخول اليونان في أول كانون الثاني /يناير عام ١٩٨١ وتكثيف الاجراءات التي تتم حاليا من أجل قبول اسبانيا والبرتغال .

ان هذا التطور للمجتمع الاوروبي تنظر اليه ايطاليا - التي تقع في منطقة حساسه من البحر المتوسط - باهتمام خاص اذ رآها بأنها يقع عليها مسؤولية اعادة تأكيد الارادة السياسية لاوروبا في هذه المنطقة كمثال صالح يترجم تلك الارادة .

ان بلادى مقتنعة أكثر من أية دولة أخرى ، بأهمية الاستقرار في منطقة البحر المتوسط بالنسبة للسلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا السبب فان السياسة الخارجية لايطاليا حساسة جدا وتخص بالاهتمام البالغ التطورات التي تحدث في تلك المنطقة والمشاكل والخزاعات التي مازالت للأسف تثير فيها المتاعب ، وكذلك جهود التعاون التي ترمي الى تعزيز السلم .

من بين هذه المشاكل ، مطروح في المقام الأول مشكلة ايجاد تسوية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط تكون عادلة بالنسبة للجميع . وفي اطار احترام القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الامن فان الدول التسع للمجتمع الاوروبي أوضحت بصورة شاملة وتفصيلية في اعلان فينيسيا يوم ١٣ حزيران /يونيه الماضي المبادئ التي ينبغي في رأيها أن تكون أساسا لأي حل ، وقررت في الوقت ذاته ضرورة المتابعة العملية لذلك واعني بهذا ارسال بعثة اوروبية الى دول المنطقة . ولقد قدم السيد ثورن من قبل الى الجمعية العامة العناصر الأساسية حول المرحلة الاولى لمهمته . وان هذه المرحلة سوف تنتهي خلال الايام المقبلة . وان استمرار المهمة الأوروبية قد تقرر بالفعل وعلى أساس النتائج فان الدول التسع سوف تعد مواقف محددة حول كل من النقاط الأكثر أهمية بغية اتخاذ قرارات يعتمدها المجلس الاوروبي بالنسبة للشكل الذي تتخذه المبادرة الأوروبية عند ما تظهر في الوقت المناسب .

ان ايطاليا تدرك اذ رآها عميقا المشكلات الأساسية الواجب حلها : مشكلة ممارسة الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، ومسألة أمن اسرائيل ، ومسألة القدس التي لا يمكن قبول اتخاذ قرار من جانب واحد بشأنها ، وكذلك مشكلة لبنان . لقد اسهمت ايطاليا بنشاط في صياغة اعلان فينيسيا كما شاركتنا في اعداد موقف الدول التسع بشأن اتفاقات كامب دافيد التي اعتبرت خطوة أولى أتت بعوامل تحرك في ذلك الطريق المسدود لايجاد حل لمشكلات الشرق الأوسط .

ان ايطاليا مع ذلك لا تغفل عن واقع هذا الموقف ، وهي تدرك ان التسوية الشاملة التي نتطلع اليها لا يمكن أن تتحقق الا اذا كانت كل المبادئ الاساسية التي حددتها المجتمع الدولي سوف يعترف بها وتطبق من قبل كل الاطراف في المفاوضات الرامية الى حل شامل ، ومن ثم من قبل اسرائيل والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية . ان ايطاليا تدرك ضرورة ان الشعب الفلسطيني ينبغي أن يؤمن في الممارسة الفعالة لحقه في تقرير المصير مما يمكنه ان يحل مشكلاته الأساسية . كما أنها تدرك كذلك انه في ظل احترام مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، فان كل دول المنطقة : اسرائيل والدول العربية على حد سواء لها الحق في ان تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة .

ومن الضروري ان يجد الشعب الاسرائيلي والشعب الفلسطيني السبيل الى تعايش حقيقي . كما ينبغي من الوقت أن يمر قبل أن يمكن لهذين الشعبين اللذين عانيا بالألم واليوم ان يتعلما كيف يتحاوران ويتفاهمان . وكم من الوقت سوف يمر قبل ان تسعى كل الدول صغيرها وكبيرها من أجل تحقيق هذا الهدف دون أية تحفظات أو انتهازية أو افكار سيئة . ان التاريخ يعلمنا ان الحلول التي تفرض بالقوة والعنف ، والتي تدنس الحقوق الاساسية مثل حق كل الشعوب في الحفاظ على هويتها والتمكن من التعبير عنها بحرية تنزل هشة بل وفي طريقها الى الزوال . ومن الضروري ان كل الاطراف الرئيسية ينبغي ان تكون مقتنعة اقتناعا راسخا بأن التوازن المهمش الحالي غير مستقر اساسا وخطير وأنه ليس أمام كل الاطراف المعنية من سبيل آخر سوى سبيل المفاوضات .

ان المشاركة المباشرة لايطاليا في العملية الصعبة التي تقوم بها قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان تنهض دليلا على ارادتنا الراسخة في الاسهام في حفظ السلم وفي حل المشكلات التي تتعرض لها منطقة تربطنا بها قرون من التاريخ والثقافة . ويتعين على هنا ان أعرب عن امتناننا وعن ثقتنا في اعضاء قوة المحافظة على السلم التابعة للأمم المتحدة آملا أن يكون انتشارها على اوسع نطاق ممكن وان يحترم وجودها من كل الاطراف المعنية بحيث لا يتردى الموقف في لبنان .

ان الأمل والثقة اللذين تضعهما ايطاليا في العمل السلمي للأمم المتحدة ينسحبان بطبيعة الحال الى مشكلة أخرى دقيقة تطرح نفسها في منطقة البحر المتوسط . انني أقصد بذلك قبرص ، حيث العمل الدؤوب للأمين العام فالدهايم قد أعاد الجاليتين مؤخرا الى مائدة المفاوضات فـ في سياق جهد لتطبيع الموقف في جمهورية قبرص . وما زالت ايطاليا تتابع ذلك بأكبر قدر من الاهتمام . انها ليست مشكلة ثنائية تلك التي سوف أتحدث عنها لانها تعرض للخطر الظروف اللازمة لصيانة العدالة واحترام الالتزامات الدولية المحددة وأعني بها مشكلة الاحتجاز التي طالت لأعضاء السفارة الامريكية في ايران . ان اطلاق سراحهم ونما ابطاء يعد أمرا ضروريا . وعلى جميع أعضاء المجتمع الدولي بعد ذلك ان يطبعوا علاقاتهم مع ايران الذي بدأ شعبها مرحلة جديدة نحترمها . ومن أجل مصلحة ايران من الأهمية بمكان أن تسوى أخيرا مشكلة الرهائن حتى يمكن لهذا البلد أن يضطلع بالدور الذي ينبغي أن يلعبه على الساحة الدولية .

وفي ايطاليا ، وحيث الاقتناع راسخ بصورة عميقة بأنه ليست هناك أية مشكلات لا يمكن حلها بالتفاوض ، فلقد رأينا بكثير من القلق تطور العلاقات بين العراق وايران التي اتخذت في الآونة الأخيرة صورة النزاع المسلح . ان الأمر يتعلق بنزاع اثاره خلاف اقليمي على الحدود . ومن ثم من الأهمية الملحة وضع نهاية للمواجهات المسلحة والقيام بمساع من أجل التوصل الى حل عن طريق التفاوض وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

ان تاريخ بلادى وتاريخنا الحديث الذي تخللته تغيرات كبيرة ولحظات عصيبة ينبغي أن يدفعنا الى أن نتحدث عن الأحداث الأخيرة التي جرت في تركيا حيث ساد التعصب السياسي ، وينبغي ألا تخفى عنا خطورة الانقلاب العسكري الذي وقع في هذا البلد حيث أبعثت الأطراف الديمقراطية عن الحكم .

ان ما يجري في هذا البلد العظيم الذي تربطنا به علاقات عميقة لا ينبغي أن يتركنا في حالة من عدم الاكتراث . واننا اذا سكتنا فاننا سنكون مذنبين . اننا نأمل أن يتمكن الشعب التركي ، على نحو سريع ، من أن يعاود ممارسة الحقوق الديمقراطية والحريات . ولهذا السبب فاننا نقول للعسكريين : أعيدوا في أسرع وقت ممكن السلطة الى الممثلين الشرعيين لشعب تركيا .

وفيما يتعلق بمشكلات البحر المتوسط يسعدني أن أشير الى تطور أخير أسهمت في تحقيق ايطاليا اقتناعا منها بأنه سوف تسفر عنه نتائج ايجابية بالنسبة لاستقرار وتميز علاقات التعايش السلمي بين بلدان المنطقة .

وفي ١٥ ايلول / سبتمبر الماضي فان الحكومة الايطالية قد وقعت مع مالطة اتفاقا يضمن اعترافها بالحالة الحيادية لهذه الجزيرة اتساقا مع سياسة عدم الانحياز المتبعة من قبل حكومة مالطة . ان اعلان الحياد الذي سوف تصدره مالطه سوف يعدد التزامات هذا البلد ، هذه الالتزامات التي تستبعد المشاركة في الاحلاف وقبول قوات او قواعد عسكرية اجنبية على أرض مالطة او اصلاح وحدات تنتمي الى الاسطولين الامريكي والسوفيياتي في الورش البحرية في الجزيرة .

ان الاعلان الذي سوف تصدره ايطاليا لن يعترف فحسب بحياد الجزيرة ولكنه سوف يدعو كافة الدول الاخرى الى احترامه وسوف يدفعنا الى أن نقوم على الفور باجراء مشاورات حينما يتهدد هذا الحياد أو ينتهك . ان هذه الالتزامات سوف تكون مقرونة بتدابير من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية لمالطة خلال السنوات الأولى لحيادها ، وكذلك في حالة ما اذا هدد حياد مالطة أو انتهك . ان تدابير من أجل ضمان هذا الحياد ومساعدة للجزيرة يمكن أن تلجأ ايطاليا الى اتخاذها اذا كان ذلك ضروريا . ويحدونا الامل ان البلدان الاخرى للبحر المتوسط الاوروبية والعربية المجاورة لمالطة سوف تصدر اعلانات مماثلة لاعلاننا فيما بعد .

ان الالتزامات التي سوف تتخذها ايطاليا ومالطة في هذا الاتجاه قد وضعت استنادا الى أحكام ميثاق الامم المتحدة وفي ظل احترامها . ان نص الاتفاقات المبرمة بين البلدين بمجرد أن يصادق عليها من قبل الهيئات الدستورية المعنية سوف يودع لدى الامين العام للمنظمة وفق المادة ١٠٢ من الميثاق .

وفي الوضع الدولي الحالي فانه من الضروري المحافظة على توازن القوى والبحث عن عناصر من شأنها أن تساهم بصورة ناجحة في تخفيف حدة التوتر العالمي وتميز الانفراج الدولي فسي اجزاء اخرى من العالم كما في اوربا على حد سواء . ولهذا السبب فانه من الأمور الهامة بالنسبة لسياسة ايطاليا مشاركتها في حلف الاطلنطي باعتباره عنصرا اقليميا من أجل الامن والدفاع عن العلاقات السلمية بين الشرق والغرب .

هذه الصعوبات المتزايدة في الوضع الدولي لا ينبغي أن تثبطنا عن بذل كل الجهود الممكنة لتشجيع قيام مفاوضات واقعية في مجال نزع السلاح على أساس النتائج التي أحرزتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٧٨ والتي لاتزال في نظرنا صالحة لكي نتخذها قاعدة لأعمالنا .

ان المحادثات التي جرت هذا العام بواسطة لجنة جنيف ، حتى في ذلك الجو الدولي الذي ساد على أثر التدخل السوفياتي في افغانستان ، قد دلت على امكانية مواصلة المفاوضات من أجل نزع السلاح . ان النتائج الطموسة التي تمت في سبيل حظر الاسلحة الكيماوية والتجارب الذرية تشجعنا على الأمل في التصديق على معاهدة سولت الثانية من طرف الولايات المتحدة ، وعلى السعي قدما في سبيل تحقيق معاهدة سولت الثالثة . ونحن نعتقد اعتقادا حازما بأن عملية التفاوض هذه حتى ولو كانت في الحدود المفروضة عليها وفي طابعها الثنائي لاتزال أهميتها أساسية في تدعيم السلم والأمن في المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد وبالنسبة للرقابة على التسليح في اوروبا في مجال الاسلحة النووية البعيدة المدى أشير الى نجاح تم في الايام الاخيرة . والواقع ان الدعوة الى البدء في المفاوضات من أجل بلوغ مثل هذه الرقابة عن طريق اتفاق مشترك بين الشرق والغرب ، تلك الدعوة التي وجهتها ايطاليا وحلفاؤها في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ في بروكسل قد وجدت في تموز/ يولييه الماضي رد فعل ايجابي من قبل الاتحاد السوفياتي وحلفائه .

انها لحقيقة ايجابية أنه أصبح من الممكن أن نقدم للحكومة السوفياتية اقتراحا بأن تبدأ المفاوضات في الشهر القادم وهذا يتمشى مع طموحاتنا ، ومع الجهود التي بذلتها ايطاليا في كل الاجتماعات وفي جميع المحافل الدولية من أجل الوفاء بها .

وفيما يتعلق بالمبادرات الرامية الى نزع السلاح الكامل تولي ايطاليا أيضا أهمية كبرى للاقتراحات والمفاوضات التي تهتم المناطق الجغرافية التي تعتبر ايطاليا ، القارة الأوروبية وحوض البحر المتوسط جزءا منها . ويات من الواضح أن كل عمل أو مبادرة في هذا الصدد يجب أن تهدف الى الحد من التسلح وصيانة الأمن من خلال خفض مستوى جميع قطاعات الأسلحة . ولكن مهما كانت الصيغ أو المبادرات فانها لا يمكن أن تتحقق الا اذا راعت الموقف السياسي والعسكري في العالم .

ولا يمكن أن يكون هناك نزع سلاح أو رقابة أو حد للأسلحة أو تخفيض للقوات أو مفاوضات بناءة لتحقيق هذا الغرض الا اذا شجعت كل الأمم بترابطها خلق ظروف أفضل للتفاهم والثقة . وهذا هو اطار العمل الذي تعتبره ايطاليا أساسيا لتقوية الوفاق الدولي . وعلى ذلك فمن الضروري أن الامكانيات والأبعاد السياسية التي تملكها دول بعينها في العالم ينبغي أن تحت كل واحدة منها على أن تبدأ بايمان ، بل ويجب أن أقول وشجاعة أيضا حوارا بناء و دائما . هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع في المقام الأول أن تحرك التعاون الدولي وأن يكن بشكل أكثر تعقيدا الا أنه على مستوى أكمل يسمح بنمو الوفاق الدولي في أرجاء العالم .

ان الأحداث الكبرى في أفغانستان وأصداها السلبية على الوضع العام قد دلت فعلا على أن خطة الوفاق لا يمكن الا أن تكون كاملة شاملة وان كل محاولة لقصرها على ظاهرة اقليمية أو قطاعية توشك أن تجعلها لا رجعة فيها ، اذا كانت ملامح بدء المفاوضات من أجل الرقابة والحد من الأسلحة الذرية ذات المدى البعيد ليست خطوة الى الأمام ، فانه لكي تبدأ عملية الوفاق ينبغي أن نجد حلا سياسيا لمشكلة أفغانستان .

وبالتأكيد ، في أوروبا فان عملية الوفاق بدأت منذ سنوات وقد تم تيسيره على المستوى الاقليمي مثل اجتماعات هلسنكي على اثر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وفي مدريد حيث ينعقد حاليا اجتماع تحضيرى ، فان ايطاليا سوف تشارك بروح بناءة في

استعراض تطبيق أحكام اتفاقية هلسنكي ، وكل محاولة ترمي الى تحقيق تطورات جديدة فيما يتعلق بالأمن والتعاون بين ٣٥ بلدا مشاركا وستفعل ايطاليا ذلك وهي مدركة أن تبادل الآراء وحده هو الذى يمكن أن يسمح باستئناف عملية الوفاق الذى لا تعوقه حوادث أفغانستان وحدها ولكن بانتهاكات حقوق الانسان في بعض البلدان .

ان ايطاليا مستعدة لاعطاء كل مساهمتها لوضع قواعد عالم أكثر توازنا وأكثر تفتحا تكون فيه المحاولات القديمة للسيطرة لا محل لها ، وتنمحي وتفسح مجالا للتضامن . فهي معركة سلمية ينبغي أن نشنها جميعا مهما كانت الفروق التي تفرق بيننا لأنها معركة مصير سلام العالم .
والأمم المتحدة وجهازها الرئيسي ، الجمعية العامة التي ستبقى دائما الأداة القيمة في هذه المعركة . ونأمل أننا سوف نتمكن بها في الثمانينيات من أن نحبط المنازعات ونخلق جسورا ملائما للتفاهم .

ومن هذا المنبر الذى وصف بحق أنه منبر العالم ، فاننا نعرب عن أملنا بأن التضامن العالمي الضرورى سوف يتم حتى تجعل الأمم المتحدة قادرة على معاونة المجتمع الدولي في معركته من أجل السلام وحتى تجتهد كل الدول في حدود كل وسائلها لتشجيع حرية انتقال الرجال والأفكار والآمال حتى يبدو واضحا للجميع أن مصالح ومطامح كل الشعوب مرتبطة ارتباطا وثيقا .

السيد ألستن (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : يسعدني تماما أن أعرب عن رضا

وفد بلادى بمناسبة انتخاب السفير روديفر فيخسار رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان كفاءته المهنية وخبرته الواسعة في شؤون الأمم المتحدة معروفة للجميع هنا وانهم تبرر ثقتنا في أن تلك الدورة تدار بحكمة ، وانني أتمنى له ولباقي أعضاء هيئة المكتب النجاح في مهمته العسيرة .

وهل لي أيضا أن أضيف صوت وفد السويد الى كل الأصوات التي هنأت الرئيس السابق السفير سليم من تنزانيا . نظرا للأسلوب الممتاز الذى أدار به أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وبالإضافة الى ذلك فانني أود الترحيب بالعضو الجديد في منظمنا سان فنسنت وجزر غرينادين التي بانضمامها قد عززت تمثيل منطقة الكاريبي في الأمم المتحدة .

لقد بدأت الثمانينيات في ظل مناخ من الأزمة .
فقد حول الغزو السوفياتي لأفغانستان الوضع من حالة الوفاق الى حالة انعدام الثقة
في العلاقات بين القوتين العظميين . وان سباق التسلح بدأ يكتسب معدلا جديدا لم يسبق
له مثيل . كما أن التهديد بامتلاك دول جديدة للسلح النووى يزداد حدة . أما الاقتصـاد
العالمي فانه يواجه صعوبات خطيرة تزيد أزمة الطاقة من حدتها .
فالعالم لم يعد ينزلق فقط بعمق أكبر في الأزمة بل يبدو اننا نفتقد الى الارادة الجماعية
لمواجهة الموقف .

والمفاوضات الدولية لنزع السلاح قد وصلت الى حالة من الجمود الفعلي وان مجلس الشيوخ
في الولايات المتحدة قد فشل في التصديق على اتفاق "سولت ٢" . وان مؤتمر جنيف الثانى
لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد انتهى بلا اتفاق .
كما أن الدورة الاستثنائية التي اجتمعت لمعالجة موضوعات الانماء والتعاون الاقتصـادى
الدولى لم تستطع حتى الاتفاق على صيغة لبدء مايسمى بالجولة الشاملة .
ماهو السبب في كل ذلك الفشل ؟

ليست هناك اجابة بسيطة عن هذا السؤال ، كما انه ليست هناك حلول سهلة للمشاكل المعقدة التي يواجهها العالم ، وليس هناك طريق مختصر نحو السلام ، وليس هناك علاج بسيط للضرورة الاقتصادية العالمية . لكن ثمة شيء واحد واضح جلي ، هو أن هذه المسائل تتعلق كلية ببقائنا .

ان فشل التعاون الاقتصادي الدولي هو مشكلة حياة أو موت بالنسبة للملايين من سكان العالم الثالث ، فاذا فشلنا في وقف سباق التسلح ومنع انتشار الاسلحة النووية ، فهناك خطر في ألا يذلل أحد على قيد الحياة . ولا بد أن نسلم بتلك الحقائق البسيطة حيث يمكن لنا أن نعمل على ايجاد الروح اللازمة للتوصل الى حل وسط بين الايديولوجيات والمصالح لايجاد صبغة جديدة للمفاوضات الصعبة المطروحة علينا .

لنبدأ الآن في القاء نظرة على جهود نزع السلاح .

ان أوضاع التسلح بدأت تتسم بسماوات رئيسية تعتبر متناقضة في حد ذاتها ، فان جميع البلدان تسلم بأن تسليحا أكبر يخلق موقفا يتم فيه التقليل من أمن كل الدول . وعلى ذلك فان جميع الدول تسعى الى تعزيز أمنها عن طريق زيادة تسليحها .

ان كل البلدان تتفق بصفة مبدئية على أن أفضل اسلوب من أجل تحسين أمنها هو وقف سباق التسلح وذلك من خلال المفاوضات . ومع ذلك ، فان الذين يلعبون الدور الحاسم في مفاوضات نزع السلاح يحرصون دائما على ألا تؤثر تلك المفاوضات على قدراتهم العسكرية الذاتية . هذا التردد يجعل العالم يقترب عاما بعد عام من حافة الهاوية ويبدو هذا واضحا بشكل خاص عندما ينظر المرء الى الوضع السائد في أوروبا .

ان الشرق والغرب يتفقان على أن الحرب في أوروبا قد تؤدي الى كارثة نووية ، وان الزعماء السياسيين سواء في الغرب أو الشرق يوافقون أيضا على أن الحد من التسلح في أوروبا هو الطريق للاقلال من خطر الكارثة النهائية .

اننا نناقش الآن عقد مؤتمر يتناول نزع السلاح في أوروبا ، وهي قارة يتم فيها تمركز قوات عسكرية ضخمة للشرق والغرب في مواجهة بعضها ، وهي قارة انبعثت فيها الحربان العالميتان .

ان الدول الغربية تركز اساسا على أهمية التوصل الى اجراءات معينة لبناء الثقة ، وذلك مثل الحد من التسلح ، وهي تميل الى الاشارة الى المفاوضات التجارية في المحافل القائمة وأن الاتحاد السوفياتي ودولا أخرى أعضاء في حلف وارسو ترغب في مناقشة الحد من التسلح النووي والأسلحة التقليدية ونزع السلاح في إطار سياسي أكثر شمولاً . وان أهمية هذه الاختلافات في الرأي التي تتعلق بانعقاد هذا المؤتمر يجب عدم الاقلال من شأنها . اننا لم نتوصل بشأنها الى حل وسط حتى الآن .

ان مؤتمر مدريد حول الامن والتعاون في اوروبا قد يكون المحفل المناسب المستخدم لارساء أساس للتوصل الى مثل هذا الحل الوسط ، ومن وجهة نظر حكومتي فان اساسا يمكننا من أجل التوصل الى حل وسط قد يمكن تحقيقه من خلال جداول زمنية مختلفة بالنسبة لمختلف تدابير نزع السلاح . وأود أن يتوصل اجتماع مدريد الى بعض التدابير لبناء الثقة من أجل تحديد تكاليف محدود ولملموس بالنسبة لمؤتمر أوروبي لنزع السلاح ، وان المرحلة الاولى لمثل هذا المؤتمر يجب أن تهدف الى التوصل الى اتفاق حول تدابير أخرى لبناء الثقة . ومن جانب السويد ، فاننا قد كرسنا الكثير من أعمال الفكر في هذه المسائل ونولي اهتماما بالغا لمثل هذه الافكار التي قد تنبثق من دول أخرى ، ان تكليفا يعتمد في مدريد يجب أن يتناول أيضا الموضوع الخاص بالحد من الاسلحة التقليدية والنووية بحيث يناقش بمجرد احراز تقدم كاف بالنسبة للمفاوضات التجارية في محافل أخرى والمتعلقة بخفض عدد القوات وخفض الاسلحة الاستراتيجية النووية لمسرح العمليات . وحتى اذا كانت هناك مفاوضات جارية في الوقت الحالي في محافل أخرى فان مؤتمرا اوروبيا لنزع السلاح سيلعب دورا ما في الرقابة على المفاوضات التجارية بين الدول فيما يتعلق بالاسلحة التقليدية والنووية .

ان الخرض من هذا المؤتمر يجب أن يتمثل في اقامة نظام تقوم فيه كل الدول المعنية بالاعراب عن وجهات نظرهما حول تحقيق كيفية نزع السلاح في اوروبا وفرض ضبط على من يتحملون المسؤولية الرئيسية في سباق التسلح ، واذا اعتمدت تلك الصيغة فان مؤتمرا اوروبيا لنزع السلاح سوف يتولى بشكل طبيعي في مراحل لاحقة تتناول كل واحدة منها التدابير التي تبذل واقعية في ذلك الحين ، وسوف يفسح ذلك المجال لمباحثات موضوعية وصياغة أهداف جديدة تناسب هذه المراحل .

فلنسر اذن خطوة تلو أخرى على ألا يفيب عن نظرنا الهداف النهائي الذي يتم فيه تراجع التهديد النووي في اوربا وفرض الاستقرار والثقة في المنطقة .
ان سياق التسلح النووي لا يهم فقط الدول الكبرى وانما الدول الاوروبية أيضا .
في الفكر الاستراتيجي للدول المالكة للأسلحة النووية ، كثيرا ما يقترح بأن الحروب النووية يمكن أن تشن ويمكن أن تحقق مكاسب ، لكن هناك دراسة أجريت مؤخرا في الامم المتحدة ، بادرت اليها السويد منذ عامين مضيا تشير الى أن حتى ما يطلق عليها الحرب النووية المحدودة سوف تكون كارثة . وبالإضافة الى ذلك بيد ومن غير المقبول أن كلا الطرفين في أى نزاع نووي سيكونان غير قادرين على ممارسة ضبط النفس الذي يتحلى به الذين يضعون الاستراتيجية في وقت السلم .

في الوقت الذي تستمر فيه الدول النووية في بناء وتحسين ترساناتها النووية ، هناك خطر في أن يشجع ذلك من يعتقدون في بلدان أخرى بأن امتلاك الاسلحة النووية قد يزيد من أمنها الوطني ويعزز مكانتها الوطنية . فخلال السنوات القليلة الماضية كانت هناك تقارير مقلقة بأن دول جديدة - بعضها في مناطق توتر - قد تكون حصلت أو تسعى الى الحصول على متفجرات نووية ، وهذا يزيد من قلقنا ازاء التهديد بانتشار الامكانيات النووية .

ومن المؤسف للغاية أن المؤتمر الثاني لمعاهدة عدم الانتشار لم يتوصل الى اتفاق بشأن وثيقة ختامية . ان نتيجة مثل هذا المؤتمر لا يمكن بأى حال أن تقلل من الدور الحيوي لمعاهدة عدم الانتشار . وبينبغي علينا أن نستمر في الكفاح من أجل الحماية من انتشار الاسلحة النووية ، وعلينا أن نوسع ونعزز من نطاق الاجراءات الوقائية التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما ينبغي علينا البحث عن أساليب مشتركة للتعاون النووي وتحقيق ضمانات أكثر أمنا فيما يتعلق بالامداد وعدم الانتشار .

وفي مجال التعاون الاقتصادي بيد وأن من بمسكون بزمام القوة هم سجناء فكرهم التقليدي ولا يدركون أن الاقتصاد الدولي في الثمانينات يختلف كثيرا عما خبرناه في الماضي .
اذا كان موقف التسلح خطيرا ، وهو خطير بكل تأكيد فان الموقف الاقتصادي العالمي لهو كذلك أيضا .

اننا نعلم أن الجنوب لديه احتياجات كثيرة لاستيراد مواد ضرورية لتنمية موارده وهياكله . كما أننا نعلم أيضا أن الشمال يعاني من البطالة ومن القدرة الصناعية غير المستخدمة . وأكثر من ذلك فإننا نعرف أن مبالغ هائلة متوفرة في أسواق المال الدولية لم تستخدم بعد في الانتاج . بتنسيق وانسجام حسن ، فان هذه العناصر السلبية الثلاثة يمكن أن تتحول الى عمل ايجابي . وكل ما نحتاج اليه لهذا الغرض هو التعاون بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، بين الدول المتقدمة والدول النامية في المناطق المختلفة من العالم ، بين الدول المنتجة للبتترول والدول المستوردة له ، بين الدول المصنعة منذ زمن بعيد والدول المصنعة الحديثة . ان هذا التعاون سوف يهدف الى تحقيق توزيع أكثر عدلا لموارد العالم ، وهكذا يمكن خلق فرص عمل ورفاهية لنا جميعا .

ان التقرير الاخير للجنة براندت قد أكد هذا . ان الطابع المميز لهذا التقرير انه مقدم من مجموعة من الاعضاء مختلفي الطابع والاتجاه السياسي . ويمكن للدول الاعضاء أن تناقش الآن المدى الذي يمكن أن ينقل فيه توافق الرأي في لجنة براندت الى مستوى الحكومات ويترجم في صورة اتفاق .

ان مؤتمرا للقيمة يعقد في وقت مبكر من السنة القادمة ، نحتاج اليه للاعتراف بأن العلاقات بين الشمال والجنوب يجب أن تلقى العناية على أعلى المستويات السياسية .

ان التكافل فيما بين البلدان قد عولج من قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انتهت منذ أسبوع مضى . ومن المؤسف أن تلك الدورة قد انتهت دون الوصول الى اتفاق في هذا الصدد ، ويجب علينا أن نقلل من تعقد المشكلة والصعوبات في ايجاد الحلول السريعة . ومن الواضح أن فشل تلك الدورة لا يعود الى عراقيل فنية ، وانما يعود الى نقص في الارادة السياسية .

ان النظام الاقتصادي الدولي الحالي، يتغير ببطء وهذا التغير يواجه بالمقاومة من أولئك الذين يرون أن مصالحهم مهددة ، وهذا يمكن أن يكون مفهوما على المدى القصير الا ان مصالحنا المشتركة على المدى الطويل لا بد وأن تفرض علينا مواقف لكي نتقدم الى الأمام حتى ولو أدى ذلك الى ان نتنازل عن مواقف القوة .

وطالما أن الدورة الاستثنائية قد فشلت فانه من الهمية بمكان أن تصل الدورة الحالية الى اتفاق بشأن جولة المفاوضات الشاملة . ان الحكومة السويدية تعتقد أن بذل جهد جديد ، هو أمر ضروري للوصول الى حلول متفق عليها بالنسبة للمشاكل التي تهم الجميع .

ان السويد ستبذل كل جهد ممكن للاسهام في اتفاق بشأن الاجراءات وجدول الأعمال خلال هذه الدورة للجمعية العامة ان النتائج التي توصلنا اليها حتى الآن ، يمكن ان تتخذ كأساس لعملنا .

ان اتفاق الرأي بالنسبة للاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات ، كان خطوة هامة الى الامام خلال الدورة الاستثنائية . ان وجود هذا الاتفاق في حد ذاته يشكل أساسا هاما لمحاولات أخرى يقوم بها المجتمع الدولي لمكافحة الفقر والمجاعة خلال العقد القادم . ان لدينا الوسائل تحت تصرفنا لتحقيق ذلك ، ولكن ليس لدينا الكثير من الوقت ولقد قال رئيس الجمعية العامة فسي كلمته الافتتاحية منذ اسبوع مضى :

” ان الحاجة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد عادل وأكثر توازنا ، تعتبر مهمة عاجلة لا يمكن تأخيرها . ان هذا الموضوع يعتبر موضوع حياة أو موت بالنسبة لملايين من البشر ” (A/35/FV.1.P.16)

ان سباق التسليح والأزمة الاقتصادية العالمية ، هما ظاهرتان عالميتان لهما انعكاسات وتأثيرات على أمن جميع الامم . ان التوترات والمشاكل التي نلاحظها في الشرق الاوسط وفي جنوب شرقي آسيا وفي الجنوب الافريقي ، قد تكون لها أسباب محلية الا انها اذا بقيت دون حلول فقد تكون لها انعكاسات على العالم بأسره .

ان فييت نام التي كانت رمزا لكفاح الشعوب من اجل الاستقلال ، سارت هي الأخرى على طريق التدخل المسلح . ان السويد قد مدت ببشاعة وعنف نظام بول بوت على مواطنتها ولكن حكم الارهاب لنظام بول بوت لا يمكن ان يبرر استمرار احتلال كمبوتشيا من قبل فييت نام . ان القوات الفيتنامية يجب أن تسحب ، وان يسمح للشعب الكمبوتشي بتقرير مستقبله السياسي دون أى تدخل أجنبي .

وحيث ان كمبوتشيا يمكنها أن تلتزم بالمهمة الضخمة وهي التشييد والبناء بعد سنوات من الحرب والرعب والفزوة والمجاعة .

ان التقارير مجمعة على أن تدعيم الجهاز العسكري على الحدود بين تايلاند وكمبوتشيا قد أدى الى صدامات مسلحة بين تايلاند وفييت نام في حزيران / يونيو من هذا العام عندما تكرر عبور القوات الفيتنامية للحدود .

ان حكومة بلادي تدعو جميع الاطراف المعنية الى منع تصعيد الموقف حتى لا يصل الى صراع مكشوف قد يؤدي الى المزيد من المعاناة بالنسبة الى هؤلاء السكان الذين عانوا ايما معاناة من قبل وزيادة خطر حدوث صدام بين الدولتين العظميين في تلك المنطقة . ان اللاجئين ينبغي أن تتم حمايتهم على طول الحدود ، ولا بد من احترام سلامة أراضي تايلاند ، وتخفيف التوتر على الحدود . وفي الجنوب الافريقي ، فان الكفاح من أجل العدالة والحرية قد أحرز نصرا هاما . وان شعب زيمبابوي يذكرنا بأن الجنوب الافريقي يتقدم بطريقة لا رجعة فيها نحو نظام الأغلبية . ولكن بناء على التجربة لا يمكننا أن نتوقع من نظام جنوب افريقيا أن يستخلص دروسا من تلك الأحداث . فمسير السنوات قاوم جميع الضغوط التي يمارسها الرأي العام العالمي ، وقد ظل لا يهتم بالاعتبارات الانسانية أو يستمع الى صوت العقل . الا اننا نتوقع أن الدول الأخرى الرشيدة يمكنها أن تلعب دورا في الجهود الرامية الى الغاء نظام الفصل العنصري .

ان وسائل العمل السلمي الموجودة تحت أيدينا هي العقوبات الاقتصادية المقررة من قبل ميثاق الامم المتحدة ومن ثم فانه من واجب الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن أن ترى أية أساليب يمكن أن تسهم في الالغاء السلمي لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ونحن ندعوها الى عدم التخلي عن مسؤوليتها في هذا الصدد .

لقد قيل ان المفاوضات في ناميبيا يمكن أن تتأزم لو أن مجلس الأمن قد اتخذ اجراءات ضد جنوب افريقيا وان حكومة بلادي تعتقد ان العكس هو الصحيح .

وعلينا الآن أن نتخذ اجراءات ضد جنوب افريقيا اذا أردنا النجاح للمفاوضات ان اللجوء الى الاستراتيجيات والى طرق المماثلة واستخدام بعض التكتيكات المسوفة للبرهنة على التعاون من قبل نظام جنوب افريقيا يستغل ذلك كله من جانب ذلك النظام في المفاوضات لتحقيق غايتين ، الاولى لكسب الوقت لاقامة ادارة من اختياره في ناميبيا والثانية لتجنب ضغط العقوبات الدولية . ان المفاوضات ذاتها يجب ألا تستخدم كوسيلة لتأجيل تسوية حقيقية لهذه المشكلة .

وعبر السنين ، فان جنوب افريقيا باختلالها غير المشروع لناميبيا وباعتداءاتها وهجومها العسكري ضد جيرانها وسياستها العنصرية ، انما تشكل مجلدا رهيبا من سياسة القمع والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وحقوق الانسان . وقد آن الأوان لكي يعمل مجلس الأمن على أن يطبق اجراءاته من أجل التوصل الى فترة انتقال سلمية توطئة لحكم الأغلبية وتحقيق الحرية والاستقلال لناميبيا . ان دول المواجهة بسياستها المنسجمة والمنبثقة من شعورها بالمسؤولية ، تلعب دورا متزايدا وبناء في تقدم الجنوب الافريقي ، مقدمة بذلك الالهام لأغلبية الشعب في جنوب افريقيا .

ان حكومة السويد لاتزال تقدم المساعدات لتنمية دول المواجهة ، وكذلك المساعدات الانسانية لحركات التحرير في الجنوب الافريقي . ونحن نذكر أيضا في امكانية المساهمة في التعاون الاقتصادي الاقليمي .

ومنذ زمن بعيد ، فان سكان الشرق الاوسط محرومون من حقهم في العيش في سلام وكرامة وحرية وفي مآمن من الخوف والحاجة . ان الأحداث المتعلقة الاخيرة وأعمال العنف ، قد برهنت مرة أخرى على تحجر وعناد الأطراف في ذلك النزاع المأساوى .

ان اتفاقية السلام التي تم التوصل اليها بين اسرائيل ومصر من وجهة نظرنا ، تعتبر خطوة هامة نحو كسر الحلقة المفرغة من العنف والكراهية في الشرق الاوسط . واليوم فاننا لانملك سبباً للتفاؤل ، فالتوتر يتصاعد مرة أخرى ، واسرائيل تضيف الى ذلك اتباع سياسة الاستيطان في الضفة الغربية واعتداءاتها ضد جنوب لبنان ومحاولاتها لتغيير شخصية ووضع القدس من خلال اجراءات من جانب واحد .

فعلى جميع أصدقاء اسرائيل - والسويد من بينهم - أن يلاحظوا بأسف أن اسرائيل حالياً تنتهج سياسة لا تخالف القانون الدولي فحسب ، ولكنها أيضاً تتعارض كلية مع المبادئ الأساسية للديموقراطية في بلد كاسرائيل .

ومن المؤسف أن يلجأ الفلسطينيون الى العنف طلباً لحقوقهم الوطنية المشروعة . وكما أوضحنا فان العنف في أغلب الأحيان - مع الأسف - يولد العنف . ان تسوية سياسية لا يمكن الحصول عليها بالقوة ، وانما من خلال تنازلات وروح الأخذ والعطاء من قبل الاسرائيليين والفلسطينيين على السواء . ان على الفلسطينيين أن يعترفوا بحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وعلى اسرائيل أن تعترف أيضاً بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به ، لأن هذا الشعب يجب أن يعيش في سلم جنبها الى جنب مع اسرائيل .

وعلى اسرائيل أن تفهم أيضاً أنه لا فائدة من التوصل الى اتفاق بشأن القضية الفلسطينية دون التفاوض حول هذا الاتفاق مع من يمثل الفلسطينيين في هذه القضية . وحيث أن سلماً شاملاً ومستمرًا ودايمًا لا يمكن أن يتحقق الا اذا شاركت في ذلك جميع الاطراف المعنية ، فان على اسرائيل أن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . ان كل حل لا بد له من أن يحدد المركز القانوني للقدس وأن يضمن حرية المرور في الهقاع المقدسة بالنسبة للجميع .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً لكي أعبر عن المخاوف العميقة التي تشعر بها حكومة بلادى ازاء التقارير التي تلقتها أخيراً بخصوص الأزمة القائمة الآن بين ايران والعراق . ان حكومة بلادى تدعو هذين البلدين للكف عن الأعمال العسكرية وتسوية خلافاتهما سلمياً . انه من الأهمية بمكان اليوم ، أن ندرك الدولتين العظميين بواجبهما في التمسك بمبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم التدخل وحق تقرير المصير .

ولقد اعتبر القرار الذي صدر عن هذه الجمعية في شهر كانون الثاني / يناير الماضي ، أن تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان يعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ، ولذلك فان علينا أن ندين هذا التدخل .

ومنذ ثمانية أشهر ، اعتمدت هذه الجمعية القرار الذي يطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان ، الا أن القوات السوفياتية مازالت تتمركز

في ذلك البلد وتقوم حاليا بهعض الهجمات الشديدة لارغام الشعب الأفغاني على الخضوع للأمر الواقع . ولكن الشعب الأفغاني لن يخضع للأمر الواقع ، وسوف يتعلم الاتحاد السوفياتي من هذه القضية دروس التاريخ التي تعلمتها الدول الامبريالية في العالم ، وهي أن تطلعات وطموحات البشرية نحو الحرية لا يمكنها أن تخنق من قبل الاضطهاد والتمذيب والقمع والاحتلال حيث أن الأمم لن تتخلى عن كفاحها من أجل الحرية وتقرير المصير .

ولقد أعلن الاتحاد السوفياتي أن قواته سوف تنسحب بمجرد أن تحصل على ضمانات ضد العدوان الأجنبي ، الا أننا نجد أن الاعتداء الوحيد من الخارج في هذه الحالة صادر من الاتحاد السوفياتي نفسه .

ان حكومة مستقلة تستفيد من تأييد الشعب الافغاني ، هي الوحيدة التي يمكنها أن تأمل في اقامة السلم داخل البلاد والعمل بصورة فعالة من أجل تنمية أفغانستان واقامة علاقات مستقرة مع جميع البلدان بما في ذلك الاتحاد السوفياتي . وعلينا أن ندعو مرة أخرى الاتحاد السوفياتي الى سحب قواته بالكامل وفورا من أفغانستان دون شروط .

وفي بداية الثمانينيات فان الاتجاه الخطير بالنسبة الى السلم العالمي يكمن في الانتقال الظاهر للعلاقات بين الدولتين العظميين النوويين من الانفراج الى عدم الثقة . ان أمن جميع الدول يتوقف على الطريقة التي ستعالج بها الدولتان العظميان علاقاتهما وأية أشكال المنافسة سوف تتبناها .

وبناءً على مخزونهما النووي فان الدولتين العظميين تمسكان بين أيديهما بمصير العالم بأسره . ولذلك فان لجميع الدول الحق في مطالبتهم بتحسين وسائل الاتصال الحالية . وحتى اذا لم نتمكن من تحقيق الانفراج فلا بد لنا من أن نتوجه بالرجاء اليهما من أجل مواصلة الحوار وابقاء الاتصالات بينهما بصورة فعالة تجنبنا لسوء التفاهم ورد الفعل المغالى فيهما والحسابات الخاطئة الخطيرة .

اننا نلاحظ بارتياح أن وزيرى خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة سيتقابلان هنا هذا الاسبوع . ولذلك فاننا نأمل في أن يكون هذا الاجتماع هو الهداية لنمط اتصالات أكثر استقرارا بين الدولتين العظميين وأن يؤدي الى نتائج بناءة في صالح السلم الدولي .

السيد جورج (أنفولا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، أرجو أن تسمحوا لي بأن تكون الكلمات الأولى موجهة اليكم للاعراب لكم باسم شعب جمهورية أنفولا الشعبية عن تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ان هذا الاختيار الهام هو بلا شك اعتراف بصفاتكم ومزاياكم الشخصية والدبلوماسية واننا نتمنى لكم - سيدي الرئيس - أعظم نجاح ممكن في ممارسة مهمتكم الصعبة .
وأود كذلك أن أنقل الى سعادة السفير سليم أحمد سليم تقديرنا العميق لأدائه الممتاز كرئيس للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، واننا نؤكد له من جديد فخرنا للطريقة الممتازة والبعيدة النظر التي أدى بها مهمته مما عزز ليس فقط مكانة تنزانيا ، بل وفوق كل شيء مكانة القارة الافريقية .

وعلاوة على ذلك ، فاننا نود أن نعبر للسيد كورت فالدهايم الأمين العام للامم المتحدة عن عرفاننا العظيم بجهوده التي لا تكل من أجل البحث عن حلول عادلة ومناسبة للمشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي ، وأن نحياه لمثابرتة وشجاعته في الاتصالات العديدة بالاطراف المعنية مباشرة في الموقف الحساس الذي يسود الجنوب الافريقي .

في الوقت الذي تبدأ فيه الدورة الخامسة والثلاثين أعمالها ، يمر العالم بوضع معقد وجرح وخطير ، تتفاقم فيه المواجهة المباشرة بين شعوب عديدة وبين دعاة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والتوسع والصهيونية والتفرقة العنصرية واستغلال الانسان لأخيه الانسان . ومنذ سنتين ، فقد أكدنا من فوق هذه المناسبة أن الحالة المقلقة التي كنا نعيشها حينئذ يمكن أن تزداد خطورة مادامت حكومات بعض الدول الغربية لا تحترم احتراماً دقيقاً ، المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز ، وما دامت تغذي الحروب الاستعمارية وتدبر الاعتداءات مداورة أو مباشرة ضد الدول المستقلة ، وتحريك المؤامرات ضد استقلال الدول وسيادتها ، وما دامت تنهب اقتصاديات البلدان الأقل نمواً وتحول دون سد الثغرة التي تفرق بين البلدان المحظوظة أو المتقدمة وبين البلدان الفقيرة أو المتخلفة ، وما دامت مستمرة في إقامة قواعد عسكرية في شتى أنحاء العالم ضد ارادة الشعوب ، وتصرف على عرقلة الجهود الجادة التي تبذلها البلدان الاشتراكية والقوى التقدمية الديمقراطية لتحقيق الانفراج ونزع السلاح العام والكامل والحظر الشامل لصناعة واستخدام الأسلحة المدمرة وخاصة الأسلحة النووية بما في ذلك قنبلة النيترون ، وما دامت لا تحترم قرارات المحافل الدولية التي تنص صراحة على الحاجة الملحة الى أن نجعل المحيط الهندي منطقة سلام ، وما دامت تخصص مبالغ خيالية لسباق التسلح بدلا من انفاقها بحكمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، وما دامت تصرقل وضع نظام اقتصادي دولي جديد رغم المبادئ التي أصدرتها حركة عدم الانحياز .

واليوم فاننا نلاحظ بقلق كبير أن هذه المواقف لازالت قائمة ، وبالتالي فان الوضع الدولي يدعو الى القلق .

وأمام هذا الوضع المقلق الذي يشكل خطراً داهماً ، ففي رأينا أنه لا بد من وحدة العمل ضد المسؤولين عن هذا الوضع المتردي أي قادة حكومات الدول الغربية وحلفائها ، وعن المأساة التي تعيشها البشرية رازحة تحت الاستغلال والقهر والظلم . ولقد آن الأوان للملايين من البشر المحرومين من حريتهم ومن حقهم في تقرير مصيرهم أن يلجأوا الى الوسائل التي تمكنهم

من الكفاح ضد الذل والطفيلان والهؤس والفقير والجهل والمرض . لقد آن الأوان لجميع البلدان النامية أن تزج بنفسها في النضال ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصري واستغلال الانسان للانسان ، حتى تستطيع أن تختار بكل حرية نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي دون ضغط أو ارهاب . كما آن الاوان لهذِهِ البلدان أن تتصرف في ثروتها الطبيعية وأن تستغلها لصالح شعوبها وليس لصالح الشركات متعددة الجنسيات . ولقد آن الأوان لهذِهِ البلدان أن ترفض كل شكل من أشكال الرضوخ والتبعية لكل من يريد اجبارها على ذلك ، وأن ترفض كل تدخل أو ضغط سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً . ولقد آن الأوان لهذِهِ البلدان أن تطالب بصورة مشتركة وحاسمة ، تقويض دعائم القواعد العسكرية الأجنبية القائمة في بلادها ضد ارادتها . ولقد آن الأوان أن تسهم تلك البلدان اسهاماً فعالاً في الحفاظ على السلم والأمن الدولي ، وتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية . ولقد آن الأوان لها أن تكثف من جهودها للبحث عن الطرق والوسائل المختلفة لتعبئة الموارد البشرية والمالية والتنظيمية والفنية وضمان وجود قواعد سليمة للتعاون الاقتصادي المتبادل في مجالات المواد الأولية والتجارة والنقل والزراعة والصناعة وصيد الأسماك والصحة والتأمين ، وغير ذلك .

وباختصار ، لقد آن الأوان ، وربما يكون من الضروري هنا لجميع البلدان غير المنحازة دون استثناء ، أن تطبق الاعلان الختامي وبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر القمة السادس لحركة بلدان عدم الانحياز ، المنعقد في هافانا ، حتى تجد جميع المشاكل الدولية الكبرى سهيلاً الى الحل . وان هذا ليعبر عن قناعتنا وعسنا آملنا .

واسمحوا لي أن أنتقل ببعض التفصيل الى بعض مشاكل الانفراج ونزع السلاح والتهديد النووي وسباق التسلح ، لأنها تعتبر الشغل الشاغل للبلدان المحبة للسلم والعدالة ، ومرة أخرى هانحن نجد أنفسنا مضطرين الى التكرار . لقد بذلت جهود هائلة وخاصة من جانب البلدان الاشتراكية لتحقيق الانفراج ونزع السلاح وابعاد التهديد النووي ووقف سباق التسلح . وحتى يصبح الانفراج المنشود حقيقة ويكون له معنى ، لابد من القضاء على جميع بؤر التوتر

ووقف أعمال العدوان والتدخل الخارجي والاستعمار السياسي والاقتصادي للبلدان الضعيفة ، وكذلك اتخاذ تدابير جادة ولمموسة من جانب الجميع في مجال نزع السلاح .
وبالنسبة لنزع السلاح العام والكامل ، فمن الواجب أن تستمر المفاوضات لوضع اتفاقيات ومعاهدات ترمي الى حماية البشرية من عواقب الكوارث التي يمكن أن تنجم عن الاستمرار في سباق التسلح والحروب التي تختلف في شدتها وقوتها . ومرة أخرى ينهني على جميع الدول النووية خاصة ، أن تتعهد بالهدء في التدمير التدريجي لترسانات الأسلحة النووية ، وضمان احترام معاهدة عدم انتشار تلك الأسلحة .

ولا يجهد أحد أن الوضع الدولي بالغ التوتر ، ونتيجة للعوامل السابق ذكرها ، فاننا لانستطيع الا أن نشير الى التصاعد في الحرب الباردة التي تشنها حكومة أمريكا الشمالية ، على اثر الانتصارات الباهرة التي أحرزتها الشعوب المكافحة التي أجهطت سياستها المخزية في السيطرة والاستغلال . ولقد سمعنا تهديدات بعدوان عسكري وبعقوبات اقتصادية من جانب الدول الامبريالية . ان هذا الجو من التوتر من جهة ، يحث عددا من الدول على التسلح مما تفيد منه حكومات تلك الدول الامبريالية نتيجة للأرباح الضخمة التي تدرها عليها أوساطها العسكرية ، ومن جهة أخرى فانه يخدم المصالح الانتخابية للولايات المتحدة الأمريكية .
ان بعض قادة الدول الغربية قد نصبوا من أنفسهم حماة لحقوق الانسان لأغراض انتهازية ولمصالح مؤقتة أو بهدف استمالة الناخبين . فاننا كانوا صادقين فيما يدعون ويزعمون وأن هناك موقفا متماسكا وعزما أكيدا من حكوماتهم على حماية حقوق الانسان ، فاننا حينئذ ندعوهم بصورة رسمية مشهودة الى أن يمنحوا معونتهم للشعوب في ناميبيا وفي جنوب أفريقيا وفي الصحراء وللفلسطينيين وللمويز في تيمور الشرقية ، ولشيلي ، ولأوروغواي وللسلفادور ولكمبوتشيا ولهورتوريكو ولجميع الشعوب الأخرى التي تكافح ضد الطفيلان والقهر والاستغلال والاجحاف الاجتماعي والتفرقة العنصرية ، وأن ينددوا في نفس الوقت بالأنظمة التي تقهر تلك الشعوب ، وأن يرفعوا الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا وأن يمتنعوا عن ممارسة الضغوط والتهديدات ضد ثورة كوبا ، وأن يوقفوا كل دعم اقتصادي وعسكري يقدمونه الى الأنظمة الدكتاتورية

المنصرية الفاشية وأن يخفضوا بصورة ملموسة وتدريبية من ميزانياتهم العسكرية وبالتالى أن يساعدوا الشعوب في البلدان المتخلفة على مكافحة المجاعة والفقر والمرض والأمية والبطالة وغيرها من الآفات .

وباستعراض الموقف السائد في القارة الافريقية ، فاننا نلاحظ بكل أسف أن أحد الأهداف الأساسية لمنظمة الوحدة الافريقية لم يمكن تحقيقه حتى الآن ، ألا وهو الهدف المتمثل في التحرير الكامل لافريقيا .

وانني أتساءل على من تقع المسؤولية ؟ انها لاتقع على منظمة الوحدة الافريقية . وأقول مرة أخرى ان هذه المسؤولية تقع على كاهل القوى الامبريالية التي تواصل سياستها العدوانية — من أجل استمرار سيطرتها واستغلالها للأمم الافريقية ، ومن أجل تهديد استقرار الدول التي تعترض على سياستها . وفي حالة الجنوب الافريقي ، هناك شعب واحد هو شعب زمبابوي الذي انتزع أخيرا استقلاله — بعد كفاح مسلح شرس ، واليوم أصبحت زمبابوي دولة ذات سيادة عضوا في منظمة الوحدة الافريقية وفي الامم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز . ويسعد جمهورية أنغولا الشعبية هذا الحدث المفرج ، وهي تجدد تهانئها الى شعب وحكام زمبابوي الذين كافحوا ببسالة وتغلبوا على جميع المناورات التي كانت تهدف الى اقامة نظام عميل في السلطة .

وفي نفس المنطقة هناك شعب آخر هو شعب ناميبيا ، الذي ينتظر لحظته التاريخية ، لحظة استعادة حقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال والوحدة الإقليمية لبلاده .

ومنذ ٢٠ عاما مضت تم اعتماد العديد من القرارات ذات الصلة ، وذلك من قبل محافل دولية مختلفة ، وتعترف جميعها من ناحية بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، وتندد وتدين من ناحية أخرى بالاحتلال غير المشروع لناميبيا من قبل النظام الاجرامي لجنوب افريقيا — ونظامها المشين للفصل العنصري الذي يمثل انتهاكا صارخا وغير مقبول لحقوق الانسان والشعوب كما يمثل صلفا غير مقبول واحتقارا للمجتمع الدولي ومنظماته كما تندد وتدين التأييد السخي الذي تمنحه لهذا النظام بعض الدول الغربية .

ومنذ انشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ايار/مايو ١٩٦٧ بصفته سلطة الادارة الشرعية لناميبيا ، حتى تحقيق الاستقلال وبعده جهازا تابعا للأمم المتحدة بالنسبة لهذا الاقليم ، فان نظام برييتوريا ومؤيديه قد عملوا على نسف تنفيذ تكليف هذا المجلس ، وقاموا بسلسلة من المراوغات تهدف جميعها الى التأجيل قدر المستطاع للاستقلال الذي لا مفر منه لناميبيا .

وخلال كل هذه السنوات فان شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوايو) ممثله الشرعي والوحيد ، قد شن كفاحا مسلحا ومستمر من أجل تحقيق الاستقلال الوطني وقد حقق نجاحات هامة .

انني أتساءل ما هو الموقف اليوم ؟ فإذا كانت من ناحية الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص أمينها العام ومنظمة الوحدة الإفريقية ووجه خاص بلدان خط المواجهة بالإضافة إلى البلدان غير المنحازة قد قاموا ببذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل لمسألة ناميبيا ، فإن النظام العنصرى والفاشي لبريتوريا من ناحية أخرى وهو نظام يتمتع بدعم بعض الدول الغربية وإسرائيل في المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية كما يتمتع أيضا بدعم جديده هذه الدول وبأنايتهم ونفاقها واصرارها على الاستمرار في أن يتحدى بشكل وقح المجتمع الدولي ، يواصل اتباع أسلوب عدم اللياقة بشكل مرفوض ازاء السيد الامين العام للأمم المتحدة ، كما يستمر في عدوانه الاجرامي ضد الدول المجاورة لناميبيا ولا سيما جمهورية أنغولا الشعبية كما يحاول إقامة ما يسمى بمجلس وزارى عميل له وذلك من أجل ابعاد منظمة سوابو عن عملية الاستقلال .

وانذا كان من الواضح أن جهودنا جميعا تتجه ناحية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض لمسألة ناميبيا وذلك تحت اشراف الأمم المتحدة فمن الواجب أن نمنح دون أى لبس كل الدعوى الضرورى للسيد الامين العام حتى يتمكن من استغلال جميع الوسائل والأساليب لكي يضمن في أقرب وقت ممكن تطبيق الخطة التي أعدتها الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولكن انذا كان نظام جنوب افريقيا بعناده يعمل على عدم الوصول إلى حل لمسألة ناميبيا عن طريق المفاوضات ، فإن ذلك يعني أن الخيار الوحيد سيكون هو الحرب ، وبالتالي سوف يقع هذا الخيار على كاهل هذه المنطقة وأيضا على كاهل بعض الدول الغربية التي تقع عليها مسؤولية ضخمة للغاية نظرا للآثار الوخيمة لمثل هذا الخيار . وأيضا كان الحل فان دعونا لمنظمة سوابو لن يتزعزع .

وليسمح لنا بأن نذكر هذه الجمعية الموقرة بالأضرار المادية الناجمة عن غزو القوات المسلحة لجنوب افريقيا في ١٩٧٥-١٩٧٦ لجمهورية أنغولا الشعبية والتي قدرت بمبلغ ٦٧٠٠ مليون دولار كما أشار الرئيس الحالي لدولة أنغولا ، وذلك في بيانه الأول الذى أدلى به من فوق هذه المنصة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، بصفته وزيرا للعلاقات الخارجية . وينفس هذه المناسبة ، فقد عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة انشاء صندوق دولي لاعادة البناء الوطني برأسمال قدره ٣٠٠ مليون دولار ، ولكن هذا الاقتراح لم يلق أية عناية من قبل المجتمع الدولي . ونحن نسمح لأنفسنا بأن نضيف بأنه منذ ١٩٧٨ وحتى اليوم ، فإن الخسائر المادية تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار .

وعدا بعض الاستثناءات القليلة ، فان التضامن الدولي قد تم التعبير عنه ازامنا بالتجاهل أو السلبية وحدهما .

وتؤكد جمهورية أنغولا الشعبية من جديد اصرارها على التعاون عن كثب مع السيد الامين العام للأمم المتحدة وذلك حتى يمكن للأطراف المتصارعة ، وأعني بها نظام جنوب افريقيا وسوايو ، الدخول بصورة جديدة في مفاوضات لايجاد حل عن طريق التفاوض لمسألة ناميبيا .

ان حزم أو شدة ملاحظتنا قد تبدو مثيرة لدهشتكم الا أنه كان من العسير علينا ، بل من المستحيل أن نترجم بلهجة دبلوماسية مشاعر الثورة المشروعة لشعب أنغولا البطل ، أمام التضحيات الهائلة التي قدمها حتى الآن والشمس الباهظ الذي يدفعه حاليا وحده تقريبا ، وذلك بتضحيته بالآلاف الأرواح البشرية ويتقدمه خسائر مادية باهظة وذلك من أجل أداء واجب دولي ومن أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بناميبيا والصادرة عن المحافل الدولية وحتى يحصل شعب ناميبيا على حريته واستقلاله .

وفي جنوب افريقيا ، لا يجهل أحد أن الموقف الداخلي يتدهور تدريجيا بسبب الكفاح المستمر الذى يقوم به المناضلون البواسل من منظمة المؤتمر الوطني الافريقي ضد آخر قلاع الامبريالية في القارة الافريقية . وفي نفس الوقت ، فان التناقضات الداخلية لنظام الفصل العنصرى تزداد خطورة كلما ازداد الكفاح من أجل التحرر الوطني . وبالتالي ، فانه يجب علينا أن نزيد من التضامن الملموس مع المناضلين البواسل من منظمة المؤتمر الوطني الافريقي .

وفي الصحراء الغربية ، فان الشعب الصحراوي البطل تحت قيادة جبهة البوليساريو ممثله الشرعي والوحيد ، يواصل كفاحه المسلح ضد الاحتلال المغربي من أجل استعادة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنية . ان الاعتراف بالجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية من قبل عدد متزايد من البلدان ، لاسيما البلدان الافريقية ، يجعل من الواضح أن الانتصار النهائي قد أصبح وشيكا .

وبالتالي ، فاننا ننتظر بأمل له ما يبرره بكل تأكيد ، أنه من خلال اطار عمل منظمة الوحدة الافريقية وبالتعاون مع الأمم المتحدة وعن طريق الهيئة المخصصة للحكماء ، يمكن التوصل الى الحل السياسي الضرورى عقب المشاورات التي أجرتها مؤخرا تلك الهيئة التي اجتمعت في فريتاون . ان الشعب الصحراوي سوف ينتصر ، وان النجاحات الملحوظة التي حققها في الميدان العسكرى والدبلوماسي على السواء ، تبرر تأكيدنا هذا .

اننا لا نود أن نترك القارة الافريقية دون أن نشير ، ولوبايجاز ، الى المأساة التي أصابت شعب تشاد نتيجة التدخلات الاجنبية العديدة . اننا نوجه نداء الى المجتمع الدولى حتى يقدم مساعدة مالية وانسانية عاجلة الى حكومة الاتحاد الوطنى ، سواء بطريق مباشر أو عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك الى الدول المجاورة التي منحت المأوى لآلاف المهاجرين ، وبذلك يتمكن شعب تشاد نفسه من حل مشاكله الخاصة .

وفي قارتي آسيا وامريكا اللاتينية نجد مصاد ر بؤر التوتر التي يثيرها امبرياليو الولايات المتحدة .

وفيما يتعلق بتطورات الموقف في جمهورية افغانستان الديمقراطية ، فاننا نعتقد أن

الاقتراحات الملموسة التي وردت في بيان حكومتها الصادر بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠ ، توفّر وسائل مناسبة للبحث عن الحل اللازم ، أي الحل السياسي التفاوضي . ان أخذ هذه النقاط في الاعتبار من قبل البلدين المجاورين ، وهما باكستان وايران ، طبقا لمبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، سوف يجعل من الممكن تطبيع العلاقات بين البلدين ان الثلاثة غير المنحازة وتهيئة المناخ المناسب للانسجام والاستقرار في المنطقة .

ان الشعب الشجاع في جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد سجل من جانبه ، منذ العام الماضي ، انتصارات هامة جدا لا يمكن انكارها في تعزيز عطية الثورة ومن أجل فرض سيطرته على أراضيها ، وكذلك في مجالات الزراعة والتعليم والصحة . ان بدء تداول العملة الوطنية الجديدة يشكل أيضا خطوة ذات مغزى بالنسبة لاقتصاد البلد . ان الشفاء التدريجي من الصدمات التي أصابت الشعب الكمبوتشي باغتيال ثلاثة ملايين من أبنائه ومواطنيه على يد النظام الاجرامي الذي أطيح به ، يستحق كل اعجابنا الذي نود أن نقدمه الى قادة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ولكن ، من المؤسف وغير المقبول ألا يحتل الممثلون الشرعيون لشعب كمبوتشيا حتى الآن مكانهم الملائم في جميع المحافل الدولية ، بينما نحن البلد ان غير المنحازة ، لم نستطع أن نفرض داخل الأمم المتحدة القرار المتخذ في هافانا في اجتماع القمة السادس ، وهو الذي يقضي بابقاء مقعد هذا البلد خاليا حتى يتم تحديد الى من من الطرفين يعود هذا المقعد الخالي . ان العدة سوف تسود ان عاجلا أو آجلا .

ورغم الجهود المستمرة لشعب كوريا البطل من أجل توحيد بلده بالوسائل السلمية ودون أي تدخل خارجي في شؤونه الداخلية ، فاننا نلاحظ في سخط استمرار المناورات الامبريالية الرامية الى اقامة دولتين في كوريا . اننا نطالب بانسحاب غير مشروط للقوات الاجنبية المتمركزة في الجزء الجنوبي من كوريا ، وأن يستبدل باتفاق الهدنة اتفاق سلام دائم ، وازالة جميع القواعد العسكرية الموجودة هناك ، حتى نسمح لشعب كوريا بكامله أن يجسد المبادئ الثلاثة الرئيسية لمستقبله ، وهي : الاستقلال ، والتوحيد السلمي ، والوحدة الوطنية الكبرى .

وفيما يتعلق بالموقف السائد في تيمور الشرقية ، فانه من المؤسف وغير المقبول أن القوات المسلحة الاجنبية لدولة عضو في حركة عدم الانحياز تستمر في احتلال جزء من هذا الاقليم ، كما

أنها تحتل عاصمة هذا البلد ، وكحقيقة واقعة هي عاصمة الجمهورية الديمقراطية لتييمور الشرقية منذ اعلان استقلالها في عام ١٩٧٥ اثر انسحاب الدولة المستعمرة الحاكمة السابقة التي لم تقم بتحديد الموقف القانوني والسياسي لهذا الاقليم . ومنذ خمس سنوات ، فان شعب تيمور الشرقية تحت قيادة ممثله القانوني حركة " فريتيلين " يخوض نضالا مسلحا من أجل استعادة السيادة الوطنية والوحدة الاقليمية ، رغم أن ذلك يتم في ظروف صعبة للغاية تتسم بالافتقار الى قواعد ادارية خارجية والافتقار الى الامداد بالاسلحة الثقيلة والاسلحة المضادة للطائرات الحديثة والافتقار الى المساعدة المالية ، مع وجود السلبية غير المقبولة من قبل المجتمع التقدمي .

ومن أجل اثبات - اذا كانت هناك حاجة الى اثبات - التطور التدريجي للكفاح المسلح لشعب " الموير " ضد الاحتلال العسكري الاندونيسي ، فانه يكفي أن نشير الى الهجوم الواسع النطاق الذي شنه ٣٠٠ مقاتل من " فريتيلين " في ليلة ١٠ - ١١ حزيران / يونيه ١٩٨٠ في " ديلي " عاصمة البلاد . وخلال ست ساعات من القتال خربت محطة التلفزيون وتم اكتساح ثكنتين عسكريتين واحتلالهما لعدة ساعات . وبعد ثلاثة أيام ، أنزل القادة الاندونيسيون ٤٠ دبابة وقوات كبيرة من رجال البحرية ومن الفدائيين في " ديلي " .

ومن الواضح أن تيمور الشرقية تمثل مشكلة من مشكلات تصفية الاستعمار . وعلى غرار الفلسطينيين وشعب ناميبيا ، لا زال شعب " الموير " محروما من ممارسة حقه في الاستقلال بسبب الاحتلال العسكري الاندونيسي رغم القرارات المعتمدة من قبل أجهزة الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز .

ومنذ أيام قلائل ، قررت الحكومة البرتغالية أن تتحمل مرة أخرى التزاماتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بتييمور الشرقية ، وقد أكدت بصورة رسمية حق شعبها في تقرير المصير . ونحن نود أن نسمح لانفسنا بأن نأمل في أن الحكومة البرتغالية سوف تلتزم بصورة فعالة وبكل صلابة وبكل شجاعة ببذل جميع الجهود لوضع نهاية للاحتلال العسكري الاندونيسي وضمان نقل السلطة الى شعب جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية .

وليس هناك طريق اخر ، واعتقد انه على جميع البلدان والمنظمات الدولية التي تناصر كفاح الشعوب ان توفر المساعدة بشتى اشكالها الى شعب تيمور الشرقية .

وفي الشرق الاوسط ، فان خلفيات ومقومات المشكلة لا تزال هي نفسها ، حتى ولو ان النتائج قد أصبحت خطيرة بالنسبة للشعوب العربية . وما دام لم يتم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في استرداد وطنه المفتصب من قبل اسرائيل وفي اقامة دولته المستقلة ، وما دامت اسرائيل لا تريد ان تنسحب من جميع الاراضي العربية المحتلة ؛ وما دامت اسرائيل تقوم بعمليات القصف الاجرامية والاعتداءات ضد لبنان ؛ وحيث ان اسرائيل لا تزال تواصل سياسة الاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة أو في الاراضي العربية المحتلة ؛ وما دامت الولايات المتحدة الامريكية لا تزال تساند اسرائيل بجميع الوسائل في أطماعها التوسعية ؛ وما دامت مدينة القدس لم ترد الى الامة العربية ؛ وما دامت اتفاقات كامب ديفيد المزعومة ومعاودة السلام المصرية الاسرائيلية التي ابرمت تتضمن التزاما جزئيا ومنفردا لا يأخذ بعين الاعتبار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وبالتالي يشكل انتهاكا فادحا للقرارات المعتمدة من قبل مختلف الهيئات الدولية ؛ فان السلم العادل والدائم لن يتحقق في هذه المنطقة . ومع ذلك ، فنحن على يقين من أن حل المسألة الفلسطينية والوضع في الشرق الاوسط ، يكمن في ايدي البلدان العربية اذا ما قررت بصورة مشتركة استخدام جميع الامكانيات التي لديها ضد جميع اولئك الذين يساندون اسرائيل . ونحن نؤكد تأييدنا المطلق للشعب الفلسطيني ولممثلته الوحيد والشري منظمة التحرير الفلسطينية .

ونود ان نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تأييدنا لشعب وحكومة جمهورية قبرص في كفاحها العادل من أجل الحفاظ على استقلالها وسيادتها ووحدة وسلامة اراضيها وعدم انحيازها .

وفي امريكا اللاتينية ، فان تغييرات كبيرة وايجابية قد تمت بفضل الكفاح الابي الذي تقوده شعوب تلك القارة . ان الثورة الكوبية قد تدعمت وتعززت ولا تزال تشكل مصدرا من مصادر الوحي بالنسبة لجميع الشعوب المكافحة ، وذلك رغم الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الامبريالية الامريكية وابقاء القاعدة البحرية غير المبرر في غوانتانامو . واعتقد انه قد حان الوقت لوضع حد للتهديدات والاعتداءات التي تمارس ضد كوبا .

ان العملية الثورية في نيكاراغوا ، تشترع في تشييد مستقبل يستجيب لمصالح الشعب النيكاراغوى . ونحن نعبر عن ارتياحنا للانتصارات الرائعة في ميدان البناء والتشييد الوطني في ذلك البلد .

كما اننا نحى الانتصارات التي حققها الشعب السلفادورى ومنظمته الطليعية ، الجبهة الديمقراطية الثورية . ونحى ايضا انتصارات شعب بورتوريكو وشعب شيلي في كفاهما ضد الامبريالية وعملاتها حتى تنتقل السلطة اليهما ومن ثم يتمكنان من اختيار مستقبلهما بكل حرية . ونحن نندد بشدة بمناورات الامبريالية الامريكية الرامية الى الاخلال بالانظمة الحاكمة ، ولاسيما في جامايكا وغرينادا وغيانا وبنما ، ونؤكد تضامنا النضالي مع كفاح هذه الشعوب ضد المرامي الاستعمارية الجديدة .

ماذا نقول اكثر مما قلناه بشأن الازمة الاقتصادية الكبرى للنظام الرأسمالي ، أو بشأن استعجال اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دون ان نكرر ما قلناه آنفا حول هذا الموضوع؟ اننا نسمح لأنفسنا ، مع ذلك ، بالقول بأنه على اثر يقظة افريقيا بالنسبة للمسائل الاقتصادية التي اتسم بها مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في لاغوس في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، فان برنامج العمل المعتمد لم يحظ باهتمام أو بأى اعتبار ابتداءً من الافارقة انفسهم ، وذلك بسبب اعتدال الوفود المشاركة في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة المكرسة للمسائل الاقتصادية العالمية والتي عقدت مؤخرا في مقر الامم المتحدة . الا اننا نأمل في المستقبل أن نكون على استعداد للدفاع عن المصالح الاقتصادية للشعوب الافريقية أو لمساعدتها لكي تعم هذه المصالح .

ان الشعب الانفولى يستعد بكل حفاوة للاحتفال بالذكرى الخامسة للاعلان عن تأسيس جمهورية انفولا الشعبية . وخلال هذه السنوات الاخيرة ، فقد تم التوصل الى نتائج هامة في موضوع تعزيز العملية الثورية الانفولية ، وذلك بتأسيس هياكل الحزب في جميع انحاء البلاد وتدعيم الوحدة والدفاع الوطنى وتشبيد وارساء قواعد مجتمع اشتراكي . وحاليا ، فان الشعب الانفولى الوفى لتعليمات القائد الخالد للثورة الانفولية ومؤسس الامة والحركة الشعبية لتحرير انفولا الفقيد الرئيس اغوستينو نيتو ، وبقيادة الزعيم بعيد النظر الرفيق غوسى اوارد و دوس سانتوس رئيس الحركة

الشعبية لتحرير انغولا ورئيس حزب العمل ورئيس الجمهورية وقائد القوات المسلحة ، يلتزم بالاعداد للمؤتمر الاول الاستثنائي للحزب وللعملية الانتخابية في جميع المقاطعات لنواب مجلس الشعب - الذي يعتبر امتدادا لسلطة الشعب - والتي سوف تجرى عما قريب .

وفي نفس الوقت ، فان جهودا كبيرة قد كرس في ميادين التربية والزراعة والصناعة والصحة والصيد والنقل والبناء ، مما يسمح لنا بالتفكير في آفاق متفائلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية انغولا الشعبية .

ان ما نتمناه هو ان نترك في سلم ، وان تحترم اختياراتنا لكي نستجيب لتطلعات شعب انغولا ، وبهذا نسهم بصورة فعالة في السلم والامن الدولي .
سوف يستمر الكفاح .
والنصر محقق .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير بعد ظهر اليوم .

وان ممثل فييت نام قد طلب الكلمة ممارسة منه لحق الرد .
واسمحوا لي ان اذكر الاعضاء بأنه طبقا للمقرر ٣٤ / ١٠٤ للجمعية العامة فان بيانات ممارسة حق الرد محدودة بعشر دقائق وان تتم من مقاعد الوفود .
والان ادعوا مندوب فييت نام الى ممارسة حقه في الرد .

السيد دين با (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) أثناء جلستي اليوم ، ذكرت بعض الوفود في بياناتها ادعاءات زائفة لاتتفق بأية حال من الأحوال مع حقيقة الوضع في كموتشيا . وكل شخص يعرف أن اليابان هي التي اشتركت - أثناء الحرب العالمية الثانية - في العدوان ضد بلدان الهند الصينية الثلاث وسببت المجاعة التي نتج عنها موت مليوني شخص في فييت نام . وكانت أرض اليابان هي التي استخدمت كنقطة انطلاق للعدوان الأمريكي على فييت نام . وان سنغافورة والفلبين كانتا أيضا نقطتي انطلاق للأجهزة الحربية الأمريكية ضد البلدان الثلاث فييت نام ، ولاوس ، وكموتشيا .

ان البيانات المناقفة لأولئك الذين يدعون أنهم من أعظم المدافعين عن حق تقرير المصير لشعب كموتشيا ، لايمكنها أن تغفر لهم جرائمهم في خدمة السياسة الأمريكية ضد بلدان الهند الصينية ، ولايمكنها أن تخفي المؤامرات المدبرة ضد أمن واستقلال تلك البلدان الثلاثة .

ان وفد فييت نام يرفض كلية الادعاءات المفتراة ضد بلاده ويحتفظ بحقه في أن يعلن موقفه بشأن مشكلة كموتشيا في الوقت المناسب .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥